

مفاهيم
قرآنية، عقائدية، أخلاقية

٢

الغلو

حقيقته وأقسامه

المرجع الديني

السيد كمال الحيدري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتاب

تمهيد ٧

(١) الغلوّ في اللغة والاستعمال الشرعي

- الغلوّ في اللغة ١١
- الغلوّ في القرآن ١٢
- الغلوّ في أحاديث أهل البيت ١٤
- الغلوّ في كلمات أعلام المسلمين ١٧

(٢) مناشئ وخلفيات ظاهرة الغلوّ

- المنشأ الأوّل: الأغراض السياسيّة ٢٣
- المنشأ الثاني: الأطماع الشخصيّة ٢٥
- المنشأ الثالث: الانحطاط الفكري ٢٦

(٣) مقولات الغلاة في أهل البيت

- ١: ادّعاء الألوهيّة للنبيّ والإمام ٣١
- ٢: ادّعاء النبوة للأئمّة ٣٩
- ٣: ادّعاء علم الغيب لأهل البيت دون إلهام أو تعليم إلهي ٤١
- ٤: القول بتناسخ أرواح الأئمّة ٤٤

٦ الغلو، حقيقته وأقسامه

٤٦ ٥: دعوى التفويض الاستقلالي

٤٧ التفويض في عالم التكوين

٥١ شواهد قرآنيّة

٥٥ الولاية التكوينيّة وأهل البيت

٦١ التفويض في عالم التشريع

٧٤ قلوبهم أوعية لمشيئة الله

٧٨ مصاديق أخرى للتفويض

(٤) موقف أهل البيت من الغُلاة

٨٨ الصنف الأوّل: الغلاة شرّ خلق الله

٩٠ الصنف الثاني: البراءة من رموز الغُلاة

٩٣ الصنف الثالث: مقاطعة الغلاة وعدم مجالستهم

٩٥ الصنف الرابع: موقف أهل البيت العملي من الغلاة

٩٨ موقف أعلام الشيعة من الغُلاة

١٠٠ مقامات أهل البيت خارجة عن دائرة الغلوّ

١٠٣ الخلاصة

تمهيد

من الأبحاث المهمة التي تتعلّق بمقامات النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام بحث الغلوّ، ومن المعلوم أنّ هذا البحث غير منحصر ببحث علم الإمام فقط، وإنّما هو شامل لعموم الفضائل والمقامات التي حاز عليها أهل البيت عليهم السلام، سواء ما يتعلّق بسعة دائرة علمهم عليهم السلام الشاملة لعلم الغيب، أو ما يتعلّق بمقاماتهم عليهم السلام ودرجاتهم الرفيعة عند الله تعالى، حيث نشأ عند البعض التباس حيال هذه المقامات والدرجات وأنّها من الغلوّ.

قال المجلسي: «أفرط بعض المتكلّمين والمحدّثين في الغلوّ لقصورهم عن معرفة الأئمّة عليهم السلام وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقدحوا في كثير من الرواة الثقات، لنقلهم بعض غرائب المعجزات، حتّى قال بعضهم: من الغلوّ نفي السهو عنهم، أو القول بأنّهم يعلمون ما كان وما يكون وغير ذلك.

فلا بدّ للمؤمن المتديّن أن لا يبادر لردّ ما ورد عنهم من

فضائلهم ومعجزاتهم ومعالي أمورهم، إلا إذا ثبت خلافه
بضرورة الدّين أو بقواطع البراهين بالآيات المحكمة أو بالأخبار
المتواترة كما مرّ في باب التسليم وغيره»^(١).

من هنا سوف ينصبّ البحث في هذا الفصل لدرء ومعالجة
هذه الشبهة، ضمن المباحث التالية:

المبحث الأوّل: الغلوّ في اللّغة والاستعمال الشرعي.

المبحث الثاني: مناشئ وخلفيات ظاهرة الغلوّ.

المبحث الثالث: مقولات الغلاة في أهل البيت.

المبحث الرابع: موقف أهل البيت من الغلاة.

(١) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار: ج ٢٥ ص ٣٤٧، كتاب
الإمامة، باب نفي الغلوّ في النبيّ والأئمّة، فذلّكة.

(١)

الغلوّ في اللغة والاستعمال الشرعي

- الغلوّ في اللغة
- الغلوّ في القرآن
- الغلوّ في أحاديث أهل البيت
- الغلوّ في كلمات أعلام المسلمين

(١)

الغلوّ في اللغة والاستعمال الشرعي

الغلوّ في اللغة

الغلوّ في اللغة: مجاوزة الحدّ؛ قال ابن منظور: «غلا في الدّين والأمر يغلو غُلُوًّا: جاوز حدّه. وقال بعضهم: غلوت في الأمر غُلُوًّا إذا جاوزت فيه الحدّ وأفرطت فيه. وفي الحديث: إياكم والغلوّ في الدّين أي التشدّد فيه ومجاوزة الحدّ»^(١).

وقال الطريحي: «غلا في الدّين غُلُوًّا من باب قعد: تصلّب وتشدّد حتّى تجاوز الحدّ والمقدار»^(٢).

وقال الراغب: «الغلوّ: تجاوز الحدّ، يُقال ذلك إذا كان في السعر غلاء»^(٣).

وبهذا يتّضح أنّ المعنى اللغوي للغلوّ، هو مجاوزة الحدّ للشيء، سواء كان في المعتقدات الدينيّة أو غيرها.

(١) لسان العرب: ج ١٠ ص ١١٢، مادة غلا.

(٢) مجمع البحرين: ج ١ ص ٣١٨، مادة: غلا.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ص ٣٦٤، مادة: غلا.

أما الغلو في النصّ الديني فينبغي بيان موارد استعماله في القرآن والروايات وكلمات الأعلام:

الغلو في القرآن

ورد لفظ الغلو في القرآن في موضعين:

- قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ (النساء: ١٧١).
- وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (المائدة: ٧٧).

والآيتان في مقام نهي النصارى عن الغلو في عيسى عليه السلام حيث رفعوه عن درجة النبوة إلى أن اتّخذوه إلهاً، كما يحكي ذلك القرآن ذيل الآية الأولى حيث قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء: ١٧١)، إشارة إلى نظرية التثليث التي ادّعاها النصارى، وكذا في الآية التي بعدها حيث قال: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ (النساء: ١٧٢).

ولم يكن هذا النحو من الغلو مقتصرًا على النصارى، بل كان موجوداً عند اليهود أيضاً كما في قوله تعالى:

• ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: ٣٠).

• وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٦٤).

• وقوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَ إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣١).

مما تقدم يظهر أنّ الغلوّ في القرآن استعمل في معنى مجاوزة الحدّ المفترض للمخلوق، والارتفاع به إلى مقام الألوهية. قال ابن عاشور: «والغلوّ: تجاوز الحدّ المألوف، مشتقّ من غلوة السهم، وهي منتهى اندفاعه، واستعير للزيادة على المطلوب من المعقول أو المشروع في المعتقدات والإدراكات والأفعال. والغلوّ في الدين: أن يُظهر المتدين ما يفوت الحدّ الذي حدّد له الدين»^(١).

(١) التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي: ج ٤ ص ٣٣٠.

الغلو في أحاديث أهل البيت

ورد الغلو في كلمات أئمة أهل البيت عليهم السلام في عدد وافر من النصوص الروائية التي نهت وحثرت من المغالاة فيهم عليهم السلام والارتفاع بهم إلى مقام الألوهية والربوبية، نشير إلى بعضها:

• عن الفضيل بن عثمان قال: «سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول: اتقوا الله وعظّموا الله، وعظّموا رسول الله صلى الله عليه وآله. ولا تفضّلوا على رسول الله صلى الله عليه وآله أحداً، فإن الله تبارك وتعالى فضله، وأحبّوا أهل بيت نبيكم حباً مقتصداً ولا تغلّوا ولا تفرّقوا، ولا تقولوا ما لا نقول، فإنّكم إن قلتم وقلنا ومتمّ ومتنا، ثمّ بعثكم الله وبعثنا، فكنا حيث يشاء الله وكنتم»^(١).

• عن الحسن بن الجهم قال: «حضرت مجلس المأمون يوماً وعنده عليّ بن موسى الرضا عليه السلام وقد اجتمع الفقهاء وأهل الكلام من الفرق المختلفة، فقال له المأمون: يا أبا الحسن بلغني أنّ قوماً يغلون فيكم ويتجاوزون فيكم الحدّ.

فقال الرضا عليه السلام: حدّثني أبي موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمّد عن أبيه محمّد بن عليّ عن أبيه عليّ بن الحسين عن

(١) قرب الإسناد: الحديث ٤٥٢، ص ١٢٩.

أبيه الحسين بن عليّ عن أبيه عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

لا ترفعوني فوق حقي، فإنّ الله تبارك وتعالى اتّخذني عبداً قبل أن
يتّخذني نبياً، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ
وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا
رَبَّانِيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرْكُمْ أَنْ
تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرْكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٩ - ٨٠).

• قال عليّ عليه السلام: يهلك فيّ اثنان ولا ذنب لي، محبّ مفرط
ومبغض مفرط، وأنا أبرأ إلى الله تبارك وتعالى ممّن يغلو فينا ويرفعنا فوق
حدّنا كبراءة عيسى بن مريم عليه السلام من النصارى. قال الله تعالى:
﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيْ إِلَهَيْنِ مِنْ
دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ
فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ
الْغُيُوبِ * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ
عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (المائدة: ١١٦-١١٧).

ثمّ قال: فمن ادّعى للأنبياء ربوبية، وادّعى للأئمة ربوبية أو نبوة، أو

لغير الأئمة إمامة، فنحن منه براء في الدنيا والآخرة»^(١).

• عن جعفر بن بشير الخزاز عن إسماعيل بن عبد العزيز قال:

«قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: يا إسماعيل ضع لي في المتوضأ ماء. قال: فقمتم فوضعت له، فدخل. فقلت في نفسي: أنا أقول فيه كذا وكذا ويدخل المتوضأ يتوضأ».

قال: فلم يلبث أن خرج فقال: يا إسماعيل لا ترفع البناء فوق طاقته فينهدم، اجعلونا مخلوقين وقولوا فينا ما شئتم فلن تبلغوا. فقال إسماعيل: وكنت أقول إنه وأقول وأقول»^(٢).

• قال صالح بن سهل: «كنت أقول في الصادق عليه السلام ما تقول الغلاة، فنظر إلي وقال: ويحك يا صالح إنا والله عبيد مخلوقون، لنا ربُّ نعبده، وإن لم نعبده عدبنا»^(٣).

وغير ذلك من الروايات التي تأتي الإشارة إليها، حيث يتضح من مجموعها أن المراد من الغلو عند أهل البيت عليهم السلام هو

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢ ص ٢١٧، الباب: ٤٦، ما جاء عن

الرضا في وجه دلائل الأئمة والرد على الغلاة والمفوضة، الحديث: ١.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٧٩، كتاب الإمامة، باب نفي الغلو، الحديث:

٢٢.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ج ٣ ص ٣٤٧.

مجاوزه الحدّ والارتفاع بهم إلى مقام الألوهيّة، كما يظهر من الروايات التي تنهى عن تأليههم أو رفعهم عن مقام العبوديّة لله تعالى، أو تفويض أمر الخلق إليهم، أو القول بأنهم أنبياء ونحوها من التعبيرات التي يظهر منها تجاوز حدود مقاماتهم التي ثبتت لهم عليهم السلام.

الغلوّ في كلمات أعلام المسلمين

ورد تعريف الغلوّ في عدد من كلمات علماء الفريقين، منها:

١. الشيخ المفيد قال: «الغلوّ هو التجاوز عن الحدّ، والخروج عن القصد، والإفراط في حقّ الأنبياء والأئمّة عليهم السلام»^(١).

وقال في ذيل قوله تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾: «إنّ الله تعالى نهى عن تجاوز الحدّ في المسيح، وحذّر من الخروج عن القصد وجعل ما ادّعته النصارى فيه غلوّاً لتعدّيه الحدّ»^(٢).

٢. الشهيد الصدر، قال: «إنّ الغلوّ تارة يكون بلحاظ مرتبة الألوهيّة، وأخرى بلحاظ مرتبة النبوة، وثالثة بلحاظ شؤون أخرى من الشؤون الأخرى المتّصلة بصفات الخالق وأفعاله.

(١) تصحيح اعتقادات الإماميّة: ص ١٠٩.

(٢) أوائل المقالات: ص ٢٣٨.

أمّا الغلوّ بلحاظ مرتبة الألوهية فيتمثل تارةً في اعتقاد الشخص بأنّ من غلا في حقّه هو الله تعالى، وأخرى في اعتقاده بأنّه غير الله الواجب الوجود إلاّ أنّه شريكه في الألوهية واستحقاق العبادة إمّا بنحو عرّضي أو طولي، وثالثة في اعتقاده بحلول الله واتّحاده مع ذلك الغير.

وكلّ ذلك كفر، أمّا الأوّل فلأنّه إنكار لله، وأمّا الثاني فلأنّه إنكار لتوحيده، وأمّا الثالث فلأنّ الحلول والاتّحاد مرجعها إلى دعوى ألوهية غير الله.

وأمّا الغلو بلحاظ مرتبة النبوة فيتمثل في اعتقاد المغالي بأنّ من غلا في حقّه أفضل من النبيّ وأنّه همزة الوصل بين النبيّ صلى الله عليه وآله والله تعالى، أو أنّه مساوٍ له على نحو لا تكون رسالة النبيّ بين الله والعباد شاملة له، وكلّ ذلك يوجب الكفر؛ لمنافاته للشهادة الثانية بمدلولها الارتكازي في ذهن المتشرّعة، المشتمل على التسليم بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله رسول الله إلى جميع المكلفين من دون استثناء.

وأمّا الغلوّ بلحاظ الصفات والأفعال بمعنى نسبة صفة أو فعل لشخص ليس على مستواهما، فإن كان اختصاص تلك الصفة أو الفعل بالله تعالى من ضروريّات الدين، دخل في إنكار

الضروري»^(١).

٣. الشهرستاني، قال في الملل والنحل: «الغالية، هؤلاء هم الذين غلوا في حقّ أئمّتهم حتّى أخرجوهم من حدود الخليقة و حكموا فيهم بأحكام الإلهية، فربما شبّهوا واحداً من الأئمة بالإله، وربما شبّهوا الإله بالخلق، وهم على طرفي الغلوّ والتقصير، وإنّما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلوليّة ومذاهب التناسخيّة ومذاهب اليهود والنصارى، إذ اليهود شبّهت الخالق بالخلق، والنصارى شبّهت الخلق بالخالق، فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة حتّى حكمت بأحكام الإلهية في حقّ بعض الأئمة»^(٢).

(١) بحوث في شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٣٨٤.

(٢) الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٣.

(٢)

مناشئ وخلفيات ظاهرة الغلو

- المنشأ الأوّل: الأغراض السياسيّة
- المنشأ الثاني: الأطماع الشخصيّة
- المنشأ الثالث: الانحطاط الفكري

(٢)

مناشئ وخلفيات ظاهرة الغلو

لأجل تفسير ظاهرة الغلوّ يمكن القول بوجود عدد من العوامل والمناشئ لهذه الظاهرة.

المنشأ الأوّل: الأغراض السياسيّة

لعلنا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إنّ العامل الأساس في نشوء ظاهرة الغلوّ، هو الأغراض والأهداف السياسيّة والتسلّط على رقاب الناس، حيث دفع هذا العامل الكثير من الحكّام إلى السعي للحطّ من مكانة أهل البيت عليهم السلام عند الناس ومحاولة إصاق التّهم بهم، من قبيل القول بتأليهم ووصفهم ببعض الصفات الإلهيّة ونحوها من النعوت الخارجة عن حدّ البشريّة، كلّ ذلك لأجل التقليل من شأنهم ومكانتهم وتكفيرهم، بغية تفريق الناس من حولهم، لأنّ التفاف الناس حول أهل البيت عليهم السلام يهدّد عرش الحكّام المتسلّطين على رقاب الناس، كما هو واضح.

وكان من أبرز أساليب الحكّام في نشر ظاهرة الغلو، إدخال بعض المغالين ودسّهم في صفوف المسلمين.

يقول الشيخ أسد حيدر في هذا الصدد: «إنّ أعظم شيء على الشيعة هو حمل فرق الغلاة عليهم وإضافتها إليهم، وأستطيع أن أثبت بأنّ تلك الفرق الضالّة آزرتهم السياسة وسهّلت لهم الطرق ليصلوا إلى غايات في نفوسهم من الوقيعة في الشيعة، والحطّ من كرامة أهل البيت، إذ كانوا لا يستطيعون أن ينالوا من عقائدهم أو ينقصوهم بشيء، والأمر واضح كلّ الوضوح، فإنّ مذهب أهل البيت لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتعاليمهم هي المحور الذي يدور عليها نظام الإسلام، فكان دخول الغلاة في صفوف الشيعة حركة سياسيّة، أو جدتها عوامل من جهة، والفتك بالإسلام من جهة أخرى»^(١).

● وقد كشف الإمام الرضا عليه السلام عن هذه الظاهرة بقوله: «إنّ مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام: أحدها الغلو، وثانيها التقصير في أمرنا، وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا، فإذا سمع الناس الغلو فينا كفّروا شيعتنا ونسبوهم إلى القول بربوبيّتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، وإذا سمعوا مثالب أعدائنا بأسمائهم

(١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج ١ ص ٢٣٤.

ثلبونا بأسمائنا، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨)»^(١).

• وعن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إنّا أهل بيت صدّيقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه عند الناس»^(٢).

• وقال الإمام الصادق عليه السلام يوماً لأصحابه: «لعن الله المغيرة بن سعيد، ولعن الله يهودية كان يختلف إليها يتعلّم منها السحر والشعبذة والمخاريق، إنّ المغيرة كذب على أبي عليه السلام فسلبه الله الإيمان، وإنّ قوماً كذبوا عليّ، ما لهم أذاقهم الله حرّ الحديد!

فوالله ما نحن إلّا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضرّ ولا نفع، وإنّ رحمتنا فبرحمته، وإنّ عدّتنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله من حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنّا لميتون ومقبرون ومنشرون...»^(٣).

المنشأ الثاني: الأطماع الشخصية

ومن أبرز نماذج هذا المنشأ: «محمد بن نصير الفهري» و«حسن

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٢٧٢، الباب: ٢٨، في ما جاء عن الإمام موسى بن جعفر من الأخبار المتفرقة، الحديث: ٦٣.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٨٧، كتاب الإمامة، باب نفي الغلو في النبيّ والأئمة، الحديث: ٤٢.

(٣) المصدر السابق: ج ٢٥ ص ٢٨٩، الحديث: ٤٦.

بن محمد القمي» وقد فضحهما الإمام العسكري عليه السلام كما في قوله: «أبرأ إلى الله من الفهري والحسن بن محمد بن بابا القتي، فابراً منهما، فإني محذرك وجميع موالي، وإني ألعنهما عليهما لعنة الله، مستأكلين يأكلان بنا الناس، فتانين مؤذيين، آذاهما الله وأركسهما في الفتنة ركساً. يزعم ابن بابا أتي بعثته نبياً وأنه باب، عليه لعنة الله، سخر منه الشيطان فأغواه، فلعن الله من قبل منه ذلك، يا محمد إن قدرت أن تشدخ رأسه بالحجر فافعل، فإنه قد آذاني آذاه الله في الدنيا والآخرة»^(١).

وذلك أتمها كانا من كبار الغلاة، وقد ادعى «محمد بن نصير الفهري» أنه نبي رسول، وأن علي بن محمد العسكري أرسله، وكان يقول بالتناسخ والغلو في أبي الحسن عليه السلام^(١).

المنشأ الثالث: الانحطاط الفكري

إن عدم الوعي وفقدان القدرة على عدم فهم حقيقة العبودية، والانبهار بكرامات الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وعدم التمييز والتمحيص للأحاديث الموضوعية التي وضعها المدلسون، كان من العوامل وراء نشأة ظاهرة الغلو، وهذا ما بيّنه الإمام الرضا عليه السلام في جواب من قال: يابن رسول الله إنهم يزعمون أن علياً لما أظهر من نفسه المعجزات التي لا يقدر عليها غير الله، دلّ

(١) اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي: ج ٢ ص ٨٠٥.

على أنه إله، ولما ظهر لهم بصفات المحدثين العاجزين لبس عليهم وامتحنهم ليعرفوه وليكون إيمانهم به اختياراً من أنفسهم.

فقال عليه السلام: «إن هؤلاء الضلال الكفرة ما أتوا إلا من قبل جهلهم بمقدار أنفسهم حتى اشتد إعجابهم وكثر تعظيمهم لما يكون منها، فاستبدوا بأرائهم الفاسدة واقتصروا على عقولهم المسلوك بها غير سبيل الواجب حتى استصغروا قدر الله واحتقروا أمره وتهاونوا بعظيم شأنه، إذ لم يعلموا أنه القادر بنفسه الغني بذاته الذي ليست قدرته مستعارة ولا غناه مستفاداً، والذي من أشاء أفقره ومن أشاء أغناه، ومن أشاء أعجزه بعد القدرة وأفقره بعد الغنى»^(١).

وغير ذلك من الأساليب التي أدت إلى نشوء ظاهرة الغلو.

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٧٦، الحديث: ٢٠.

(٣)

مقولات الغلاة في أهل البيت

- المقولة الأولى: ادّعاء الألوهية للنبي والإمام
- المقولة الثانية: ادّعاء النبوة للأئمة
- المقولة الثالثة: ادّعاء علم الغيب لأهل البيت دون إلهام أو تعليم إلهي
- المقولة الرابعة: القول بتناسخ أرواح الأئمة
- المقولة الخامسة: دعوى التفويض الاستقلالي

مقولات الغلاة في أهل البيت

تنوّعت ادّعاءات ومقولات الغلاة بحقّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام بين الادّعاء لهم بالألوهيّة، والنبوّة، والتفويض، والقول بتناسخ أرواحهم أو الحلول ونحوها من المقولات. من هنا نحاول الوقوف على أهمّ هذه المقولات ومناقشتها.

المقولة الأولى: ادّعاء الألوهيّة للنبيّ والإمام

من المقولات المشهورة بين الغلاة ادّعاء الألوهيّة للإمام أمير المؤمنين عليه السلام خصوصاً والأئمّة من ذريّته عليهم السلام عموماً. قال أبو الحسن الأشعري: «من أصناف الغالية يزعمون أنّ عليّاً هو الله، ويكذبون النبيّ صلى الله عليه وآله ويشتمونه ويقولون إنّ عليّاً وجه به ليبيّن أمره، فادّعى الأمر لنفسه»^(١). ومنهم كأبي الخطّاب زعم: «أنّ الأئمّة كانوا أنبياء، ثمّ زعم أنّهم آلهة، وأنّ أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأحبّاءه»^(٢).

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين: ص ١٤.

(٢) بحوث في الملل والنحل: ج ٧ ص ١٦.

وقد قرّر الشيخ المفيد هذا الادّعاء بقوله: «والغلاة من المتظاهرين بالإسلام الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمّة من ذريّته عليهم السلام إلى الألوهيّة، ووصفوه من الفضل في الدّين والدُّنيا إلى ما تجاوز فيه الحدّ وخرجوا عن القصد»^(١).

وأخرج أحمد بن حنبل عن ربيعة بن ناجد عن عليّ رضي الله عنه قال: «قال لي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: فيك مثّل من عيسى، أبغضته اليهود حتّى بهتوا أمّه، وأحبّته النصارى حتّى أنزلوه بالمنزلة التي ليس به.

ثمّ قال: يهلك فيّ رجلان؛ محبّ مطري يفرطني بما ليس فيّ، ومبغض مفترٍ يحمله شنّاني على أن يبهتني»^(٢).

وقال الحاكم في المستدرک: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٣).

وعن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا عليّ مثلك في أمّتي مثل المسيح عيسى بن مريم، افترق قومه ثلاث فرق: فرقة مؤمنون وهم الحواريّون، وفرقة عادوه وهم اليهود، وفرقة غلوا فيه فخرجوا عن الإيمان، وإنّ أمّتي ستفترق

(١) تصحيح اعتقادات الإماميّة: ص ١٣١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ج ١ ص ١٦٠.

(٣) المستدرک على الصحيحين في الحديث: ج ٣ ص ١٢٣.

فيك ثلاث فرق؛ ففرقة شيعتك وهم المؤمنون، وفرقة عدوك وهم الشاكون، وفرقة تغلوفيك وهم الجاحدون»^(١).

من هنا تصدّى أئمة أهل البيت عليهم السلام بشدّة لإبطال ودحض هذه المقولة، بالتأكيد أنّهم عبيد مربوبون، في نصوص كثيرة، منها:

• قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إياكم والغلوّ فينا، قولوا إنّّا عبيد مربوبون، وقولوا في فضلنا ما شئتم»^(٢).

• وقال الإمام الصادق عليه السلام: «إنّ لنا ربّاً يكأنا بالليل والنهار نعبد، يا مالك ويا خالد قولوا فينا ما شئتم واجعلونا مخلوقين»^(٣).

• عن حنان بن سدير عن أبيه قال: «قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: إنّ قوماً يزعمون أنّكم آلهة. قال: يا سدير سمعي وبصري وشعري وديشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء، برئ الله منهم ورسوله، ما هؤلاء على ديني ودين آبائي، والله لا يجمعني وإياهم يوم القيامة إلّا وهو عليهم ساخط.

قال قلت: فما أنتم جُعلت فداك؟

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٦٤، الحديث: ٤.

(٢) المصدر السابق: ج ٢٥ ص ٢٧٠، الحديث: ١٥.

(٣) المصدر السابق: ج ٢٥ ص ٢٨٩، الحديث: ٤٥.

قال: خُزَّان علم الله وتراجمة وحي الله، ونحن قومٌ معصومون، أمر الله بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن الحجَّة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض»^(١).

• وقال الإمام الصادق عليه السلام في حقِّ صالح بن سهل الذي ادَّعى الربوبية للإمام عليه السلام: «ويحك يا صالح إنَّا والله عبيدٌ مخلوقون، لنا ربُّ نعبد، وإن لم نعبد عذِّبنا»^(٢).

• عن أبان بن عثمان قال: «سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول: لعن الله عبد الله بن سبأ إنَّه ادَّعى الربوبية في أمير المؤمنين عليه السلام، وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبداً لله طائعاً. الويل لمن كذب علينا، وإنَّ قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبراً إلى الله منهم، نبراً إلى الله منهم»^(٣).

• عن أبي حمزة الثمالي قال: قال عليّ بن الحسين عليهما السلام: «لعن الله من كذب علينا، إنِّي ذكرت عبد الله بن سبأ فقامت كلُّ شعرة في جسدي، لقد ادَّعى أمراً عظيماً، ما له لعنه الله، كان عليّ عليه السلام والله عبداً لله صالحاً، أخو رسول الله، ما نال الكرامة من الله إلاَّ بطاعته لله

(١) المصدر السابق: ج ٢٥ ص ٢٩٨، الحديث: ٦٢.

(٢) مناقب آل أبي طالب: ج ٣ ص ٣٤٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ج ١ ص ٣٢٤، الحديث: ١٧٢.

ولرسوله، وما نال رسول الله صلى الله عليه وآله الكرامة من الله إلا بطاعته»^(١).

• عن ابن مسكان عمّن حدّثه من أصحابنا عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: سمعته يقول: «لعن الله المغيرة بن سعيد إنّه كان يكذب على أبي، فأذاقه الله حرّ الحديد، لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزال عنا العبوديّة لله الذي خلقنا وإليه ماأبنا ومعادنا وبيده نواصينا»^(٢).

• بل نجد أنّ أهل البيت عليهم السلام استدّلوا لنفي دعوى الألوهيّة لهم، كما في النصّ الوارد عن الإمام الرضا عليه السلام فإنّه بعد أن قال له رجل: بأبي أنت وأمّي يا ابن رسول الله فإنّ معي من ينتحل موالاتكم يزعم أنّ عليّاً عليه السلام هو الله ربّ العالمين.

«فلما سمعها الرضا عليه السلام ارتعدت فرائضه وتصبّب عرقاً، وقال: سبحان الله، سبحان الله عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً، أوليس كان عليّ عليه السلام آكلاً في الآكلين، وشارباً في الشاربين، وناكحاً في الناكحين، ومحدثاً في المحدثين، وكان مع ذلك مصلياً خاضعاً بين يدي

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٢٤، الحديث: ١٧٣.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٤٨٩، الحديث: ٤٠٠.

الله ذليلاً، وإليه أوأهاً منيباً، أفمن كان هذا صفته يكون إلهاً؟ فإن كان هذا إلهاً، فليس منكم أحدٌ إلاّ وهو إله، لمشاركته له في هذه الصفات الدالات على حدث كلّ موصوف بها.

فقال الرجل: يا ابن رسول الله إنهم يزعمون أنّ علياً لما أظهر من نفسه المعجزات التي لا يقدر عليها غير الله، دلّ على أنّه إله، ولما ظهر لهم بصفات المحدثين العاجزين لبس ذلك عليهم وامتحنهم ليعرفوه، وليكون إيمانهم اختباراً من أنفسهم.

فقال الرضا عليه السلام: أوّل ما هاهنا أنّهم لا ينفصلون ممّن قلب هذا عليهم فقال: لما ظهر منه الفقر والفاقة، دلّ على أنّ من هذه صفاته وشاركه فيها الضعفاء المحتاجون لا تكون المعجزات فعله، فعلم بهذا أنّ الذي أظهره من المعجزات إنّما كانت فعل القادر الذي لا يشبه المخلوقين، لا فعل المحدث المشارك للضعفاء في صفات الضعف»^(١).

وهنا لا بد أن يشار إلى أن قولهم عليهم السلام: «وقولوا فينا ما شئتم» ليس المراد منه أن يقال فيهم كلّ شيء وإن لم ينسجم مع القواعد العقلية والنصوص القطعية والحقائق الطبيعية، وإنّما المراد أنّ كمالهم ومقاماتهم فوق حدّ الإحصاء، بل بعضها فوق ما تحتمله عقولنا وإدراكاتنا كما تقدّم. لذا جاء في بعض النصوص «ولن تبلغوا».

(١) الاحتجاج: ج ٢ ص ٢٣٤.

• قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تتجاوزوا بنا العبودية، ثم قولوا ما شئتم ولن تبلغوا»^(١).

• وقال أيضاً معرّفاً نفسه لأبي ذر: «يا أبا ذر أنا عبد الله عزّ وجلّ وخليفته على عباده، لا تجعلونا أرباباً وقولوا في فضلنا ما شئتم فإنّكم لا تبلغون كنه ما فينا ولا نهايته، فإنّ الله عزّ وجلّ قد أعطانا أكبر وأعظم ممّا يصفه واصفكم أو يخطر على قلب أحدكم، فإذا عرفتمونا هكذا فإنتم المؤمنون»^(٢).

• لذا ورد عن كامل التمار قال: «كنت عند أبي عبد الله الصادق عليه السلام ذات يوم فقال لي: يا كامل اجعلوا لنا ربّاً نُؤوب إليه وقولوا فينا ما شئتم.

قال: قلت: نجعل لكم ربّاً تؤوبون إليه ونقول فيكم ما شئنا؟ قال: فاستوى جالساً، ثمّ قال: وعسى أن نقول: ما خرج إليكم من علمنا إلاّ ألفاً غير معطوفة»^(٣).

وعلق المجلسي على قوله عليه السلام: «ألفاً غير معطوفة» أي

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق: ج ٢٦ ص ٢، كتاب الإمامة، باب نادر في معرفتهم، الحديث ١.

(٣) بصائر الدرجات: ج ٢ ص ٤٥٩، باب النوادر في الأئمة، حديث: ١٨٠٩.

نصف حرف، كناية عن نهاية القلّة، فإنّ الألف بالخطّ الكوفي نصفه مستقيم، ونصفه معطوف، هكذا «ل»^(١).

• وهذا يفسّر لنا ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لعليّ عليه السلام: «لولا أنّي أخاف أن يُقال فيك ما قالت النصارى في المسيح لقلت اليوم فيك مقالة لا تمرّ بملأ من المسلمين إلا أخذوا تراب نعليك وفضل وضوئك يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون منّي وأنا منك، ترثني وأرثك»^(٢).

مما تقدّم يتّضح بطلان دعوى من يدّعي حلول الله أو اتّحاده مع الأئمّة عليهم السلام، وذلك لأنّ الحلول والاتّحاد مرجعها إلى دعوى الألوهيّة لغير الله أيضاً، وذلك «لأنّهما بالنظر العرفي واسطتان في الثبوت، فينافي مع عقد المستثنى منه بحسب المدلول العرفي لشهادة «أن لا إله إلا الله» بل ينافي مع عقد المستثنى أيضاً؛ لأنّ كلمة «الله» في عقد المستثنى بحسب مدلولها الارتكازي تشتمل على كثير من الصفات المنافية لأحوال من غلا في حقّه، كالمشي في الأسواق والأكل والشرب»^(٣).

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٨٣، كتاب الإمامة، باب نفي الغلو في النبيّ والأئمّة.

(٢) المصدر السابق: ج ٢٥ ص ٢٨٤، الحديث: ٣٥.

(٣) بحوث في شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٣٨٥.

المقولة الثانية: ادعاء النبوة للأئمة

ادّعت فئة أخرى من الغلاة النبوة لأئمة أهل البيت عليهم السلام، كما في النصّ الوارد عن سدير قال: «قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: عندنا قومٌ يزعمون أنّكم رسل، يقرؤون علينا بذلك قرآناً: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (المؤمنون: ٥١)»^(١).

من هنا تصدّى أهل البيت عليهم السلام لهذه المقولة أيضاً بكلّ حزم وصلابة، فلعنوهم وأعلنوا البراءة منهم.

- ما ورد في ذيل النصّ السابق عن سدير حيث قال الصادق عليه السلام: «يا سدير سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء، وبرئ الله منهم ورسوله، ما هؤلاء على ديني ولا على دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإياهم يوم القيامة إلاّ وهو ساخطٌ عليهم»^(٢).
- وكذلك ما جاء عن الإمام الرضا عليه السلام حيث قال: «من ادّعى للأنبياء ربوبية، وادّعى للأئمة ربوبية أو نبوة، أو لغير الأئمة إمامة، فنحن براءٌ منه في الدنيا والآخرة»^(٣).

(١) الأصول من الكافي: ج ١ ص ٢٦٩، كتاب الحجّة، باب في أنّ الأئمة بمن

يشبهون ممّن مضى وكرهية القول فيهم بالنبوة، الحديث: ٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٢١٧، الباب ٤٦، الحديث: ١.

• عن أبي العباس البقباق قال: «تذاكر ابن أبي يعفور ومعلّى بن خنيس، فقال ابن أبي يعفور: الأوصياء علماء أبرار أتقياء، وقال ابن خنيس: الأوصياء أنبياء. قال: فدخلا على أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: فلما استقرّ مجلسهما قال: فبدأهما أبو عبد الله عليه السلام فقال: يا عبد الله أبرا ممن قال إنّ أنبياء»^(١).

• عن الحسن الوشاء عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «من قال إنّ أنبياء فعليه لعنة الله، ومن شكّ في ذلك فعليه لعنة الله»^(٢).

• عن أبي بصير قال: «قال لي أبو عبد الله الصادق عليه السلام: يا أبا محمد ابرا ممن يزعم أنّا أرباب. قلت: برئ الله منه، قال: ابرا ممن يزعم أنّا أنبياء. قلت: برئ الله منه»^(٣).

• عن بريد بن معاوية عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام قال: «قلت له: ما منزلتكم، ومن تشبهون ممن مضى؟ قال: صاحب موسى وذو القرنين، كانا عالمين ولم يكونا نبيين»^(٤).

(١) اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي: ج ٢ ص ٥١٥، الحديث: ٤٥٦.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٩٠، الحديث: ٥٤٠.

(٣) المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٨٧، الحديث: ٥٢٩.

(٤) أصول الكافي: ج ١ ص ٢٦٩، باب أنّ الأئمة بمن يشبهون ممن مضى، الحديث: ٥.

المقولة الثالثة: ادعاء علم الغيب لأهل البيت دون إلهام أو تعليم إلهي

من جملة مقالات الغلاة في أهل البيت عليهم السلام دعوى علمهم بالغيب بنحو الاستقلال من دون إلهام أو تعليم إلهي. إلا أنّ بطلان هذه الدعوى أصبح من الواضحات كما تقدّم في الأبحاث السابقة، حيث تبين أنّ الاستقلال بعلم الغيب مختصّ بالله تعالى ولا يمكن لأيّ مخلوق مهما بلغت درجته وقربه من الله تعالى، أن يعلم الغيب مستقلاًّ وب نفسه، وتبيّن أيضاً أنّ كلّ ما عند الأنبياء والأئمّة من العلوم والمعارف إنّما هو بتعليم و بإذن الله تعالى، ومن المحال أن يعلموا شيئاً من دون إفاضة منه تعالى.

• جاء في التوقيع الصادر من الحجّة عجل الله تعالى فرجه الشريف رداً على الغلاة جواباً لكتاب كتب إليه على يدي محمّد بن علي بن هلال الكرخي: «يا محمّد بن علي، تعالى الله عزّ وجلّ عمّا يصفون سبحانه وبمحمده، ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره، كما قال في محكم كتابه تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، وأنا وجميع آبائي من الأوّلين آدم ونوح وإبراهيم وموسى وغيرهم من النبيّين، ومن الآخرين محمّد رسول الله وعليّ بن أبي طالب والحسن والحسين وغيرهم ممّن مضى من الأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين إلى مبلغ أيّامي ومنتهى عصري، عبید الله عزّ وجلّ.

وأشهد الله الذي لا إله إلا هو وكفى به شهيداً، ومحمداً رسوله وملائكته وأنبياءه وأوليائه، وأشهدك وأشهد كل من سمع كتابي هذا، أنني بريء إلى الله وإلى رسوله ممن يقول إنا نعلم الغيب أو نشارك الله في ملكه أو يحلنا محلاً سوى المحل الذي نصبه الله لنا وخلقنا له، أو يتعدى بنا عما قد فسرتك لك وبينته في صدر كتابي، وأشهدكم أن كل من تبرأ منه فإن الله يبرأ منه وملائكته ورسوله وأوليائه.

وجعلت هذا التوقيع الذي في هذا الكتاب أمانة في عنقك وعنق من سمعه أن لا يكتبه من أحد من موالي وشيعتي حتى يظهر على هذا التوقيع الكل من الموالي، لعل الله عز وجل يتلافهم فيرجعوا إلى دين الحق ويتنصروا عما لا يعلمون منتهى أمره ولا يبلغ منتهاه، فكل من فهم كتابي ولم يرجع إلى ما قد أمرته ونهيته، فلقد حلت عليه اللعنة من الله وممن ذكرت من عباده الصالحين»^(١).

• عن ابن أبي عمير عن ابن المغيرة قال: «كنت أنا ويحيى بن عبد الله بن الحسن عند أبي الحسن عليه السلام فقال له يحيى: جعلت فداك، إنهم يزعمون أنك تعلم الغيب؟ فقال: سبحان الله، ضع يدك على رأسي، فوالله ما بقيت شعرة فيه وفي جسدي إلا قامت.

(١) الاحتجاج، توقيعات الناحية المقدسة: ج ٢ ص ٢٨٨.

ثمّ قال: لا والله، ما هي إلّا وراثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله»^(١).

لذا قال الشيخ المفيد: «إطلاق القول على الأئمة بأنهم يعلمون الغيب، فهو منكر الفساد، لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلّا لله عزّ وجلّ، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة، إلّا من شدّد عنهم من المفوضة ومن انتمى إليهم من الغلاة»^(٢).

وقال الألويسي في ذيل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥) «الحقّ أن يقال: إنّ علم الغيب المنفيّ عن غيره جلّ وعلا هو ما كان للشخص لذاته أي بلا واسطة في ثبوته له، وهذا ممّا لا يعقل لأحد من أهل السماوات والأرض، لمكان الإمكان فيهم ذاتاً وصفةً، وهو - أي الإمكان - يابى ثبوت شيء لهم بلا واسطة.

وما وقع للخواصّ ليس من هذا العلم المنفيّ في شيء، ضرورة أنّه من الواجب عزّ وجلّ أفاضه عليهم بوجه من وجوه الإفاضة. فلا يقال إنّهم علموا الغيب بذلك المعنى، ومن قال كفر قطعاً،

(١) ترتيب الأمالي: ٣، الحديث: ٥.

(٢) أوائل المقالات: ص ٧٧.

وإنما يقال إنهم أظهروا أو أطلعوا - بالبناء للمفعول - على الغيب أو نحو ذلك مما يفهم الواسطة في ثبوت العلم لهم. ويؤيد ما ذكر أنه لم يجيء في القرآن الكريم نسبة علم الغيب إلى غيره تعالى أصلاً، وجاء الإظهار على الغيب لمن ارتضى سبحانه من رسول»^(١).

المقولة الرابعة: القول بتناسخ أرواح الأئمة

التناسخ: انتقال النفس الناطقة بعد الموت من بدن إلى بدن إنسان آخر في هذه النشأة، كما يعتقد أهل التناسخ المنكرون للمعاد الجسماني^(٢)

وهذه الفرقة من الغلاة زعمت أن أرواح الأئمة عليهم السلام تتناسخ فيما بينها.

وهذه الدعوى أيضاً باطلة عقلاً ونقلاً.

أمّا الأوّل، فلما ثبت في مباحث المعاد أن أصل القول بتناسخ الأرواح محال، لأنه يستلزم أزليّة النفس الإنسانيّة، مضافاً إلى استلزامه عدم تناهي الأجسام المتناسخة بالعدد.

قال المحقق الداماد: «إنّ القول بالتناسخ إنّما يستطـب لو قيل بأزليّة النفس المدبّرة للأجساد المتعاقبة على التناقل والتناسخ، وبلا

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ج ٢٠ ص ١١.

(٢) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ج ١ ص ٥١٢.

تناهي تلك الأجساد المتناسخة بالعدد في جهة الأزل، كما هو المشهور من مذهب الذاهبين إليه، والبراهين الناهضة على استحالة اللانهاية العددية بالفعل، مع تحقق الترتب والاجتماع في الوجود قائمة هناك بالقسط بحسب متن الواقع المعبر عنه بوعاء الزمان، أعني الدهر، وإن لم يتصحح إلا الحصول التعاقبي بحسب ظرف السيلان والتدرج والفوت واللحوق، أعني الزمان. فإذن لا محيص لسلسلة الأجساد المترتبة من مبدأ متعين هو الجسد الأول في جهة الأزل، يستحق باستعداده المزاجي أن تتعلّق به نفس مجردة تعلق التدبير والتصرّف، فيكون ذلك مناط حدوث فيضاتها عن وجود المفيض الفيّاض الحقّ جلّ سلطانه.

وإذا انكشف ذلك فقد انصرح أنّ كلّ جسد هيولائي بخصوصية مزاجه الجسماني واستحقاقه الاستعدادي، يكون مستحقاً لجوهر مجرد بخصوصه يدبره ويتعلّق به ويتصرّف فيه ويتسلّط عليه»^(١).

وأما الثاني، فقد تصدّى أهل البيت عليهم السلام لإبطال هذه المقولة:

• عن الحسن بن الجهم قال: «قال المأمون للرضا عليه السلام:

(١) نقلاً عن بحار الأنوار: ج ٤ ص ٣٢١، كتاب التوحيد، باب: ٥، إبطال التناسخ، ذيل الحديث الرابع.

يا أبا الحسن ما تقول في القائلين بالتناسخ؟ فقال الرضا عليه السلام: من قال بالتناسخ فهو كافر بالله العظيم، يكذب بالجنة والنار»^(١).

• عن الحسين بن خالد الصيرفي قال: «قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: من قال بالتناسخ فهو كافر»^(٢).

المقولة الخامسة: دعوى التفويض الاستقلالي

من مقولات الغلاة أنّ الله تعالى فوّض إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام أمر الخلق من الإحياء والإماتة والرزق والإعطاء والمنع ونحوها، وكذلك فوّض تعالى أمر التشريع للنبيّ والأئمة عليهم السلام، فهم يدبّرون أمر الخلق سواء كان في عالم التكوين أو في عالم التشريع استقلالاً.

قال الأشعري: «والصنف الخامس عشر من أصناف الغالية يزعمون أنّ الله عزّ وجلّ وكلّ الأمور وفوّضها إلى محمّد صلى الله عليه وآله وسلّم، وأنّه أقدر على خلق الدُّنيا فخلقها ودبّرها، وأنّ الله سبحانه لم يخلق من ذلك شيئاً، ويقول ذلك كثير منهم في عليّ، ويزعمون أنّ الأئمة ينسخون الشرائع»^(٣).

(١) عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٢١٨، الباب: ٤٦، الحديث: ١.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢١٨، الحديث: ٢.

(٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين: ص ١٦.

وقال الخوئي في التنقيح: «ومن الغلاة من ينسب إليه الاعتراف بألوهيته سبحانه إلا أنه يعتقد أن الأمور الراجعة إلى التشريع والتكوين كلها بيد أمير المؤمنين عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام، فيرى أنه المحيي والمميت وأنه الخالق والرازق.

وهذه هي عقيدة التفويض، لأن معناها أن الله سبحانه كبعض السلاطين والملوك قد عزل نفسه عما يرجع إلى تدبير مملكته، وفوض الأمور الراجعة إليها إلى أحد وزرائه»^(١).

ولكي تتضح مناقشة هذه المقولة بشكل دقيق ينبغي تقديم مقدّمة تساهم في الوصول إلى المطلوب وتحول دون الوقوع في الالتباس، حاصلها أن التفويض تارةً في عالم التكوين، وأخرى في عالم التشريع.

التفويض في عالم التكوين

ينقسم التفويض في عالم التكوين إلى قسمين:

الأوّل: التفويض بنحو الاستقلال: والمقصود منه - كما أشرنا - أن الله تعالى فوض للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام أمر الخلق، وأعطاهم السلطنة المطلقة في التصرف على نحو

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٧٤.

الاستقلال والأصالة، فهم يفعلون ما يشاءون ويعملون ما يريدون.

وهذا المعنى من التفويض هو مدعى الغلاة في هذا المجال.

الثاني: التفويض بنحو الإذن الإلهي: والمقصود منه هو أن الله تعالى أعطى للنبي صلى الله عليه وآله وأئمة أهل البيت عليهم السلام الولاية والقدرة على التصرف في الأمور التكوينية، لكن بإذنه تعالى، فهم لا يفعلون شيئاً إلا بإقداره تعالى، فهم يخلقون ويحيون ويميتون لكن لا بنحو الاستقلال وإنما بإذن الله تعالى.

إذا اتضح هذه المقدمة نقول: إن التفويض بنحو الاستقلال باطل جزماً بل مستحيل، وقد قامت الأدلة العقلية والنقلية على بطلانه، لأن تفويض البشر في التصرف في الكون بنحو الاستقلال عن إقدار الله تعالى، يعني الخروج عن سلطان الله وقدرته، ولازمه إثبات الشريك له سبحانه.

وقد توافرت النصوص القرآنية والروائية على بطلان هذا السنخ من التفويض بشكل واضح وصريح، مؤكدة في الوقت ذاته أن كل ممكن فهو محتاج إلى الله تعالى في كل آن آن - أي حدوثاً وبقاءً - ولا يمكن الخروج والاستقلال عن قدرة الله الواحد القهار.

ومما ينبغي الالتفات إليه أن ما يدعيه الغلاة من التفويض

الاستقلالي، هو عين ما ذهبت إليه المعتزلة في بحث القضاء والقدر^(١)، وهو أنّ الإنسان وإن كان محتاجاً إلى الله سبحانه في أصل وجوده وقدرته، أمّا استخدام هذه القدرة في الفعل والترك فهو مستقلّ فيه تماماً. حتّى أنّه نسب إلى أصحاب هذا الاتجاه أنّه لو عدم الواجب بعد إيجاد الإنسان لما ضرّ ذلك وجوده شيئاً؛ لحاجته إلى المبدأ في أصل وجوده لا في أعمال قدرته فعلاً أو تركاً.

وهذا هو المعروف بالتفويض الاعتزالي، وهو أمرٌ مرفوض لدى مدرسة أهل البيت عليهم السلام القائلين بنظرية الأمر بين الأمرين، كما أوضحناه في محله.

ولعلّ خير ما يميّز بين هذين النحويين من التفويض، ما جاء في بعض بيانات الإمام علي عليه السلام:

• عن عليّ بن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «مرّ أمير المؤمنين عليه السلام بجماعة بالكوفة وهم يختصمون في القدر، فقال لتكلّمهم: أبالله تستطيع أم مع الله أم من دون الله تستطيع؟ فلم يدّر ما يردّ عليه.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: إنك إن زعمت أنّك بالله تستطيع، فليس لك من الأمر شيء، وإن زعمت أنّك مع الله تستطيع فقد زعمت

(١) ينظر: التوحيد، بحوث في مراتبه ومعطياته: ج ٢ ص ٣٨.

أنتك شريك معه في ملكه، وإن زعمت أنك من دون الله تستطيع فقد ادّعت الربوبية من دون الله عزّ وجلّ.

فقال: يا أمير المؤمنين لا بل بالله أستطيع.

فقال عليه السلام: أما إنك لو قلت غير هذا لضربت عنقك^(١).

• سأل عباية بن ربعي الأسدي الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام عن الاستطاعة، فردّ عليه عليه السلام: إنك سألت عن الاستطاعة، فهل تملكها من دون الله أو مع الله؟ فسكت عباية ولم يُجر جواباً، لأنّه لو قال: أملكها من دون الله، فهذا هو التفويض الباطل، ولو قال: أملكها مع الله، فهو الشرك.

وبين المحذورين لم يجد عباية مخرجاً إلا أن يلوذ بالصمت، فما كان من الإمام عليّ عليه السلام إلا أن أعاد عليه الكثرة مجدّداً، وهو يقول: قل يا عباية، قال: وما أقول يا أمير المؤمنين؟

فهنا قال عليه السلام: تقول: تملكها بالله الذي يملكها دونك، فإن ملكها كان ذلك من عطائه، وإن سلبها كان ذلك من بلائه، وهو المالك لما ملكك والقادر على ما عليه أقدرك^(٢).

يتّضح من هذه البيانات أنّ ملكية الإنسان لشيء إنّما هي بالله،

(١) التوحيد، للصدوق: ص ٣٤٣، باب الاستطاعة: ٥٦، الحديث: ٢٣.

(٢) تحف العقول عن آل الرسول: ص ٢١٣.

كما أن كل ما يقدر عليه فهو بإقدار الله، وعندئذ لا يخرج ما عند الإنسان عن قدرة الله وسلطانه ومشئته، وفي ذلك ردٌ صريح ومباشر على نظرية التفويض الاستقلالي، وأنه إذا كان هناك نحو من التفويض فهو بإقدار الله وتمليكه، وهذا هو معنى الإذن الإلهي الذي ورد في عدد من النصوص القرآنية.

شواهد قرآنية

تحدثت مجموعة من الآيات القرآنية عن أنه تعالى أعطى لبعض عباده من الأنبياء وغيرهم الولاية والقدرة على التصرف في الأمور التكوينية، وإليك بعضها:

١ - قوله تعالى: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ٤٩)، فهي تشير إلى أن هذه الآيات المعجزة - وهي من أنحاء التصرف في نظام التكوين - صدرت عنه صدوراً خارجياً، لا أنه كان مسوقاً لمجرد الاحتجاج والتحدّي، ولو كان كذلك لكان من حق الكلام أن يقيد بقيد يفيد ذلك كقولنا: إن سألتكم أو أردتم ونحوه.

ثم نجد أن هناك تأكيداً وإصراراً من عيسى عليه السلام على

أن كل ذلك إنما هو بإذن الله تعالى، للإشارة إلى أنه مستند إلى الله تعالى من غير أن يستقل بشيء من ذلك «وإنما كرر تكراراً يشعر بالإصرار لما كان من المترقب أن يضل فيه الناس فيعتقدوا بألوهيته استدلالاً بالآيات المعجزة الصادرة عنه عليه السلام، ولذا كان يقيد كل آية يخبر بها عن نفسه مما يمكن أن يضلوا به كالخلق وإحياء الموتى بإذن الله»^(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيَظْمِنَنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، والآية صريحة أن هذا الإحياء الذي للطيور المتقطعة الميتة إنما كان بدعوة إبراهيم عليه السلام لقوله: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ ولم يكن بسبب طلب إبراهيم منه تعالى أن يعيد فيها الحياة كما ذكره البعض.

قال في الميزان: «قوله: فخذ، فصرهن، ثم اجعل، بصيغة الأمر، ثم قوله: ثم ادعهن يأتينك، فإنه تعالى جعل إتيانهن سعياً - وهو الحياة - مرتبطاً متفرعاً على الدعوة، فهذه الدعوة هي السبب الذي يفيض عنه حياة ما أريد إحيائه - وإن كان لا إحياء إلا بأمر الله وإذنه -».

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج ٣ ص ١٩٩.

فدعوة إبراهيم عليه السلام إِيَّاهنَّ بأمر الله، قد كانت متصلة نحو اتصال بأمر الله الذي منه ترشَّح حياة الأحياء، وعند ذلك شاهده إبراهيم ورأى كيفية فيضان الأمر بالحياة، ولو كانت دعوة إبراهيم إِيَّاهن غير متصلة بأمر الله الذي هو أن يقول لشيء أراده: كُن فيكون، كمثله أقوالنا غير المتصلة إلا بالتخيُّل كان هو أيضاً كمثلهنا إذا قلنا لشيء كن فلا يكون، فلا تأثير جزافي في الوجود^(١).

والحاصل أن الآية صريحة في أن الله تعالى أقدر إبراهيم الخليل عليه السلام على إحياء الموتى بأمر الله وإذنه.

٣ - قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ * وَأَخْرَيْنَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص: ٣٦ - ٣٩).

٤ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ (سبأ: ١٠).

٥ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَحْشَى﴾ (طه: ٧٧).

فهذه النصوص ونظائرها كثير في القرآن، كلها تبين حقيقة في غاية الوضوح، وهي أن الله أقدر بعض عباده على التصرف في

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج ٢ ص ٣٧٥.

نظام التكوين بإذنه وأمره، وهذا هو الذي نريده من التفويض بنحو الإذن الإلهي.

ولم يقتصر ذلك على الأنبياء فقط، بل هناك شواهد أخرى من القرآن أثبتت التصرف في نظام التكوين - بنحو لا تقتضيها السنن الطبيعية المادية - لغير الأنبياء أيضاً، جنأ كانوا أم أنساً.

٦ - قال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ (النمل: ٣٩).

٧ - وقال أيضاً: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ (النمل: ٤٠).

٨ - وقال حكاية عن ذي القرنين: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ (الكهف: ٨٣-٨٤).

وهناك - بالإضافة إلى ما تقدّم - شواهد من الروايات تثبت هذه الحقيقة أيضاً، منها:

• ما ورد عن الإمام الرضا عليه السلام في حديثه مع الجاثليق قال: «إنّ اليسع قد صنع مثل ما صنع عيسى، مشى على الماء وأحيى الموتى وأبرأ الأكمه والأبرص، وكذلك صنع حزقيل النبي عليه السلام مثل ما صنع عيسى بن مريم عليه السلام فأحيى خمسة وثلاثين ألف رجل من

بعد موتهم بستين سنة»^(١).

• عن حارث بن حبيب قال: «أتى رجلٌ علياً عليه السلام فقال له: يا أمير المؤمنين، أخبرني عن ذي القرنين، فقال له: سُخِّرَ له السحاب، وقُرِّبَ له الأسباب، وبُسطَ له النور»^(٢).

• عن ابن هشام عن أبيه عمَّن حدثه عن بعض آل محمد صلى الله عليه وآله قال: «إنَّ ذا القرنين كان رجلاً صالحاً طُويت له الأسباب، ومُكِّنَ له في البلاد...»^(٣).

• وفي إرشاد القلوب، روي أنَّ الله تعالى يقول: «يا ابن آدم، أنا حيٌّ لا أموت، أطعني في ما أمرتك حتى أجعلك حياً لا تموت، يا ابن آدم، أنا أقول للشيء كُنْ فيكون، أطعني في ما أمرتك أجعلك تقول للشيء كُنْ فيكون»^(٤).

الولاية التكوينية وأهل البيت

صرَّحت جملة من النصوص الروائية، أنَّ الله سبحانه أقدر أهل البيت عليهم السلام على التصرف في نظام التكوين، وراثَةً

(١) التوحيد، للصدوق: ص ٤١٠، باب ذكر مجلس الرضا: ٦٥.

(٢) تفسير العياشي: ج ٣ ص ١١٢، الحديث: ٢٧٠٢.

(٣) المصدر السابق: الحديث: ٢٧٠١ ج ٣ ص ١١١.

(٤) نقلاً عن مستدرک الوسائل: ج ١١ ص ٢٥٨، أبواب جهاد النفس وما

يناسبه، باب: ١٨، وجوب طاعة الله، الحديث: ١٢٩٢٨.

عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله، وأتّهم كانوا يقدرّون على جميع ما أقدر الله عليه الأنبياء والأوصياء السابقين. نحاول الوقوف عند بعض تلك النصوص، منها:

• عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال: «قلت له: جعلت فداك أخبرني عن النبيّ صلى الله عليه وآله ورث النبيّن كلّهم؟ قال: نعم، قلت: من لدن آدم حتّى انتهى إلى نفسه؟ قال: ما بعث الله نبياً إلّا ومحمّد صلى الله عليه وآله أعلم منه. قال: قلت: إن عيسى بن مريم كان يُحيي الموتى بإذن الله، قال: صدقت، وسليمان بن داود كان يفهم منطق الطير، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدر على هذه المنازل...».

إلى أن قال عليه السلام لإثبات أتّهم ورثوا جميع منازل الأنبياء السابقين وزيادة - كما تقدّم -:

«إنّ الله يقول في كتابه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُتِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ (الرعد: ٣٠)، وقد ورثنا نحن هذا القرآن الذي فيه ما تُسَيَّر به الجبال وتقطع به البلدان، وتحيى به الموتى... وإنّ في كتاب الله لآيات ما يراد بها أمرٌ إلّا يأذن الله به مع ما قد يأذن ممّا كتبه الماضون، جعله الله لنا في أمّ الكتاب، إنّ الله يقول: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (النمل: ٧٧)، ثمّ قال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ

الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴿فاطر: ٣٢﴾، فنحن الذين اصطفانا الله عزّ وجلّ وأورثنا هذا الذي فيه تبيان كلّ شيء^(١).

وهذا العلم الذي أشير إليه في هذا النصّ - كما في غيره من النصوص الكثيرة - ليس هو من سنخ العلوم الحسوليّة الفكريّة التي تقبل الاكتساب والتعلّم، وإنّما هو نحو آخر من العلم هو الذي أشير إليه في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ حيث أفادت أنّ هذا العلم كان له مدخليّة فيما صدر من وصيّ سليمان، وذلك استناداً إلى قاعدة «إنّ تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية» وعليه فإذا لم يكن ثمّ مدخليّة لهذا العلم من الكتاب لكان ذكره لغواً لا ضرورة له.

وهذا النحو من العلم هو الذي أكّدت النصوص أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله ورثه من الأنبياء السابقين، وأنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام ورثوا علم الخاتم صلى الله عليه وآله.

• عن مثنى الحنّاط عن أبي بصير قال: «دخلت على أبي جعفر الباقر عليه السلام فقلت: أنتم ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم، قلت: فرسول الله وارث الأنبياء، علم ما كانوا علموا؟

(١) الأصول من الكافي: ج ١ ص ٢٢٦، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة ورثوا علم النبيّ وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم، الحديث: ٧.

فقال لي: نعم، فقلت: أنتم تقدرّون على أن تحيوا الموتى وتبرئوا الأكمه والأبرص؟ فقال لي: نعم بإذن الله.

ثم قال عليه السلام: أدن منّي يا أبا محمّد، فمسح يده على عيني ووجهي، فأبصرتُ الشمس والسماء والأرض والبيوت وكلّ شيء في الدار.

قال: فقال: أتحبّ أن تكون هكذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم يوم القيامة، أو تعود كما كنت ولك الجنة خالصاً؟ قلت: أعود كما كنت. قال: فمسح على عيني فعدتُ كما كنت.

قال: فحدّثت به ابن أبي عمير، فقال: أشهد أنّ هذا حقّ كما أنّ النهار حقّ^(١).

• عن أبي حمزة الثمالي عن عليّ بن الحسين عليهما السلام قال: «قلت له: الأئمّة يحيون الموتى وبرئون الأكمه والأبرص ويمشون على الماء؟ قال: ما أعطى الله نبياً شيئاً قطّ إلاّ وقد أعطاه الله محمّداً صلى الله عليه وآله، وأعطاه ما لم يكن عندهم.

قلت: وكلّ ما كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله فقد أعطاه أمير المؤمنين عليه السلام؟ قال: نعم، ثمّ الحسن والحسين عليهما

(١) بصائر الدرجات الكبرى: ج ٢ ص ١٥، باب في الأئمّة أنّهم يحيون الموتى وبرئون الأكمه والأبرص بإذن الله تعالى، الحديث: ٩٦٦.

السلام بعدُ، ثم كلِّ إمام إلى يوم القيامة، مع الزيادة التي تحدث في كلِّ سنة وفي كلِّ شهر، إي والله في كلِّ ساعة»^(١).

• عن محمّد بن الفضيل عن أبي حمزة الثمالي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: سمعته يقول: ألواح موسى عليه السلام عندنا، وعصا موسى عندنا، ونحن ورثة الأنبياء»^(٢).

• عن المفضل بن عمر عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «سمعته يقول: أتدري ما كان قميص يوسف عليه السلام؟ قال قلت: لا، قال: إنّ إبراهيم عليه السلام لمّا أوقدت له النار أتاه جبرئيل عليه السلام بثوب من ثياب الجنة فألبسه إيّاه، فلم يضرّه معه حرٌّ ولا برد، فلمّا حضر إبراهيم الموت جعله في تميمة (الحرزة التي تعلق على الإنسان) وعلّقه على إسحاق، وعلّقه إسحاق على يعقوب، فلمّا ولد يوسف عليه السلام علّقه عليه، فكان في عضده حتى كان من أمره ما كان، فلمّا أخرجه بمصر من التميمة، وجد يعقوب ريحه وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ (يوسف: ٩٤). فهو ذلك القميص الذي أنزله الله من الجنة.

قلت - جعلت فداك - فإلى من صار ذلك القميص؟

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٧، الحديث: ٩٦٨.

(٢) الأصول من الكافي: ج ١ ص ٢٣١، كتاب الحجّة، باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء، الحديث: ٢.

قال: إلى أهله، ثم قال: كلّ نبيّ ورث علماً أو غيره فقد انتهى إلى آل محمّد صلى الله عليه وآله^(١).

فظهر ممّا تقدّم أنّه إذا ثبت - وهو ثابت - أنّ الله سبحانه فوّض للنبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام أمر الخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحوها، وجعلهم وسائط فيضه تعالى - كما ورد ذلك في نصوص فوق حدّ الإحصاء - كالنصّ الوارد في أمالي الصدوق عن الصادق جعفر بن محمّد عن أبيه محمّد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عليهم السلام قال: «نحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلاّ بإذنه، وبنا يُمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث، وبنا ينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض ممّا لساخت الأرض بأهلها»^(٢)، إلاّ أنّ ذلك لا يعدّ من التفويض الذي ثبت بطلانه بل استحالته، لأنّ كلّ ذلك بإقدار الله تعالى وإذنه وأمره.

قال الخوئي في التنقيح: «ومنهم من لا يعتقد بربوبيّة أمير المؤمنين عليه السلام ولا بتفويض الأمور إليه، وإنّما يعتقد أنّه عليه السلام وغيره من الأئمّة الطاهرين ولادة الأمر وأئمهم عاملون لله

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٢٣٢، الحديث: ٥.

(٢) ترتيب الأمالي: ج ٣ ص ٨، الحديث: ١٠٧٨، المجلس ٣٤، الحديث ٥.

سبحانه وأثمهم أكرم المخلوقين عنده، فينسب إليهم الرزق والخلق ونحوهما - لا بمعنى إسنادها إليهم عليهم السلام - حقيقة، لأنه يعتقد أن العامل فيها حقيقة هو الله؛ لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، بل كإسناد الموت إلى ملك الموت والمطر إلى ملك المطر والإحياء إلى عيسى عليه السلام كما ورد في الكتاب العزيز ﴿وَأُخِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٤٩)، وغيره مما هو إسناد فعل من أفعال الله سبحانه إلى العاملين له بضرب من الإسناد. ومثل هذا الاعتقاد غير مستتب للكفر، ولا هو إنكار للضروري، فعد هذا القسم من أقسام الغلوّ مما لا محذور فيه، بل لا مناص عن الالتزام به في الجملة^(١).

التفويض في عالم التشريع

من القواعد الثابتة أن أصل التشريع منحصر بالله تعالى؛ لقوله: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠)، إلا أن بعض الغلاة ذهبوا إلى أن الله سبحانه فوض ولاية التشريع للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام فيشرعون ما يشاءون وما يريدون بصورة مستقلة عن إرادة الله ومشيئته من دون وحي وإلهام.

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٧٤.

ولا ريب في وضوح بطلان هذا النحو من التفويض في التشريع، لأنّ من اعتقد بأنّ لغيره سبحانه حقّ التقنين وأنّ بيده زمام التحليل والتحريم، فإنّه اتّخذ سوى الله ربّاً ونسب ما هو فعل مختصّ به إلى غيره، وتجاوز حدّ التوحيد بتعميم هذا الحقّ إلى غيره سبحانه، وكان بذلك مشركاً.

لكن ما نعتقده في هذا المجال: أنّ الله سبحانه بعدما بيّن كثيراً من أحكام الوقائع، وقام النبيّ صلى الله عليه وآله بإبلاغ بعضها إلى الناس عموماً والبعض الآخر للأئمة عليهم السلام، وقاموا هم عليهم السلام ببيانها للناس، إلّا أنّ هناك بعض الموضوعات والحوادث أذن الله لنبيّه صلى الله عليه وآله أن يضع الحكم فيها، من غير أن يوحى إليه فيه وحي.

فالنبيّ صلى الله عليه وآله يقوم بوضع بعض التشريعات بإذن منه تعالى في ضوء ما أدّبه سبحانه، وهكذا الأمر بالنسبة إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، فإنّهم يشرّعون بعض التشريعات التي لم يشرّعها الله تعالى ولا نبيّه صلى الله عليه وآله، على أساس ما أدّبهم الله تعالى، بحيث لا يشرّعون شيئاً ولا يقولون إلّا كان مطابقاً لما أَراده الله سبحانه.

وهذا المعنى من التفويض في التشريع أمرٌ معقول في نفسه ولا يلزم منه أيّ محذور، لو دلّت الأدلّة على ثبوته لأحد، كما سيّتضح.

قال المجلسي: «إن التفويض في أمر الدين يُحتمل فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون الله تعالى فوّض إلى النبي والأئمة عليهم السلام عموماً أن يجلّوا ما شاءوا ويحرّموا ما شاءوا من غير وحي وإلهام، أو أن يغيّروا ما أوحى إليهم بأرائهم. وهذا باطل لا يقول به عاقل، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان ينتظر الوحي أياماً كثيرة لجواب سائل ولا يجيب من عنده، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣ - ٤).

وثانيهما: أنه تعالى لما أكمل نبيّه صلى الله عليه وآله بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئاً إلا ما يوافق الحق والصواب ولا يجلّ بباله ما يخالف مشيئته تعالى في كلّ باب، فوّض إليه تعيين بعض الأمور كالزيادة في الصلاة وتعيين النوافل في الصلاة والصوم وطعمة الجدد وغير ذلك ممّا مضى وسيأتي، إظهاراً لشرفه وكرامته عنده، ولم يكن أصل التعيين إلا بالوحي، ولم يكن الاختيار إلا بإلهام، ثم كان يؤكّد ما اختاره صلى الله عليه وآله بالوحي، ولا فساد في ذلك عقلاً^(١).

وقد دلّت على ذلك طائفة وافرة من النصوص الروائية، منها:

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٤٨، كتاب الإمامة، باب نفي الغلو في النبي والأئمة، فذلّة.

• عن الباقر عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَبْدًا، فَأَدَّبَهُ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَوْحَى إِلَيْهِ وَفَوَّضَ إِلَيْهِ الْأَشْيَاءَ، فَقَالَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)»^(١).

• عن زرارة أنه «سمع أبا عبد الله الصادق أو أبا جعفر الباقر عليهما السلام يقول: إِنَّ اللَّهَ فَوَّضَ إِلَى نَبِيِّهِ أَمْرَ خَلْقِهِ، لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتِهِمْ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾»^(٢).

وقد ذكرت جملة من النصوص عدداً من التشريعات التي شرّعها النبي صلى الله عليه وآله من غير أن يكون فيها شيء من الوحي، ثم أمضاها الله سبحانه وأجازها:

• عن زرارة «عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: وضع رسول الله صلى الله عليه وآله دية العين ودية النفس ودية الأنف، وحرّم النبيذ وكلّ مسكر. فقال له رجل: فوضع هذا رسول الله صلى الله عليه وآله من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ قال عليه السلام: نعم ليعلم من يطع

(١) بصائر الدرجات الكبرى: ج ٢ ص ٢٢٨، باب التفويض إلى رسول الله، الحديث: ١٣٤٥.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٢٨، الحديث: ١٣٤٦.

الرسول مّمن يعصيه»^(١).

• عن ابن سنان عن إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «إنّ الله أدّب نبيّه صلى الله عليه وآله على أدبه، فلمّا انتهى به إلى ما أراد قال له: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤)، ففوّض إليه أمر دينه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

وإنّ الله فرض في القرآن ولم يقسم للجدّ شيئاً، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم كلّ مسكر، فأجاز الله له ذلك، وذلك قول الله: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص: ٣٩)^(٢).

• عن إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «إنّ الله أدّب نبيّه حتى إذا أقامه على ما أراد، قال له: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (الأعراف: ١٩٩)، فلمّا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله زكّاه فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ فلمّا زكّاه فوّض إليه دينه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فحرّم الله الخمر، وحرّم رسول الله صلى الله عليه وآله كلّ مسكر، فأجاز الله ذلك كلّّه، وإنّ الله أنزل الصلاة، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٣٤، الحديث: ١٣٥٨.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٢٩، الحديث: ١٣٤٨.

وآله وقت أوقاتها، فأجاز الله ذلك له»^(١).

• عن إسماعيل بن عبد العزيز قال: «قال لي جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان مفوضاً إليه، إن الله تبارك وتعالى فوض إلى سليمان عليه السلام ملكه فقال: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ وإن الله فوض إلى محمد صلى الله عليه وآله دينه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾».

فقال رجل: إننا كان رسول الله صلى الله عليه وآله مفوضاً إليه في الزرع والضرع؟

قال: فلو جعفر عليه السلام عنه عنقه مغضباً فقال: في كل شيء، والله في كل شيء»^(٢).

• عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «قلت له: كيف كان يصنع أمير المؤمنين عليه السلام بشارب الخمر؟ قال: كان يحدّه. قلت: فإن عاد؟ قال: كان يحدّه، قلت: فإن عاد؟ قال: كان يحدّه ثلاث مرّات فإن عاد كان يقتله».

قلت: فكيف يصنع بشارب المسكر؟ قال: كان يحدّه، قلت: فإن

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٢٩، الحديث: ١٣٤٩.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٣١، الحديث: ١٣٥٣.

عاد؟ قال: كان يحدّه، قلت: فإن عاد؟ قال: كان يحدّه، قلت: فإن عاد؟ قال: كان يقتله.

قلت: فمن شرب الخمر كمن شرب المسكر؟ قال: سواء. فاستعظمت ذلك. فقال عليه السلام: «لا تستعظم ذلك، إنّ الله لمّا أدب نبيّه صلى الله عليه وآله اتّدب، ففوّض إليه، وإنّ الله حرّم مكّة، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم المدينة، فأجاز الله له ذلك، وإنّ الله حرّم الخمر، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم كلّ مسكر، فأجاز الله ذلك كلّّه له، وإنّ الله فرض فرائض من الصلب، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أطعم الجدّ، فأجاز الله ذلك له.

ثمّ قال عليه السلام: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(١).

• وفي العلل بإسناده عن إسحاق بن عمّار قال: «سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، كيف صارت الصلاة ركعة وسجدتين؟ وكيف إذا صارت سجديتين لم تكن ركعتين؟ فقال عليه السلام: إذا سألت عن شيء ففرّغ قلبك لتفهم.

إنّ أوّل صلاة صلاّها رسول الله صلى الله عليه وآله إنّما صلاّها في السماء بين يدي الله تبارك وتعالى قدّام عرشه جلّ جلاله. وذلك أنّه لما أُسري به وصار عند عرشه تبارك وتعالى قال: يا محمّد ادن

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٣٣، الحديث: ١٣٥٧.

من صاد فاغسل مساجدك وطهرها وصلّ لربّك، فدنا رسول الله صلى الله عليه وآله إلى حيث أمره الله تبارك وتعالى، فتوضّأ فأسبغ وضوءه، ثمّ استقبل الجبّار تبارك وتعالى قائماً، فأمره بافتتاح الصلاة ففعل.

فقال: يا محمّد اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين... إلى آخرها، ففعل ذلك، ثمّ أمره أن يقرأ نسبة ربّه تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ثمّ أمسك عن القول، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ فقال: قل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾. فأمسك عن القول، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله، كذلك الله ربّي، كذلك الله ربّي.

فلما قال ذلك قال: اركع يا محمّد لربّك، فركع رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال له وهو راعع: قل سبحان ربّي العظيم وبحمده، ففعل ذلك ثلاثاً، ثمّ قال: ارفع رأسك يا محمّد، ففعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله فقام منتصباً بين يدي الله فقال: اسجد يا محمّد لربّك، فخرّ رسول الله صلى الله عليه وآله ساجداً فقال: قل: سبحان ربّي الأعلى وبحمده، ففعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثاً، فقال: استوي جالساً يا محمّد. ففعل، فلما استوى جالساً ذكر جلال ربّه جلّ جلاله، فخرّ رسول الله صلى

الله عليه وآله ساجداً من تلقاء نفسه، لا لأمر ربه عز وجل، فسبح أيضاً ثلاثاً فقال: انتصب قائماً، ففعل، فلم يرَ ما كان رأى من عظمة ربه جلّ جلاله.

فقال له: اقرأ يا محمد وافعل كما فعلت في الركعة الأولى، ففعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم سجد سجدة واحدة، فلما رفع رأسه ذكر جلال ربه تبارك وتعالى، فخرّ رسول الله صلى الله عليه وآله ساجداً من تلقاء نفسه، لا لأمر أمره ربه عز وجل، فسبح أيضاً، ثم قال له: ارفع رأسك ثبتك الله، واشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور، اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم تقبل شفاعته في أمته وارفع درجته، ففعل.

فقال: يا محمد، واستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله ربه تبارك وتعالى مطرقاً فقال: السلام عليك، فأجابه الجبار جلّ جلاله فقال: وعليك السلام يا محمد، بنعمتي قويتك على طاعتي، وبعصمتي اتخذتك نبياً وحبياً.

ثم قال أبو الحسن عليه السلام: وإنما كان الصلاة التي أمر بها ركعتين وسجدتين، وهو صلى الله عليه وآله إنما سجد سجدين في كلّ ركعة كما أخبرتك من تذكّره لعظمة ربه تبارك وتعالى، فجعله الله عزّ

وجلّ فرضاً.

قلت: جعلت فداك، وما صباد الذي أمر أن يغتسل منه؟ فقال: عين تنفجر من ركن من أركان العرش يُقال له: ماء الحياة، وهو ما قال الله عز وجل: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ إِنَّمَا أَمْرٌ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيَقْرَأَ وَيُصَلِّيَ»^(١).

فهذا النصّ - ونظائره كثيرة - يبيّن بشكل واضح، أنّ هذه الصلاة التي نصلّيها مكوّنة من أجزاء أمر الله بها مباشرة، وأُخر أضافها رسول الله صلى الله عليه وآله، فجعلها الله فرضاً على أمّته. من هنا جاءت النصوص لتمييز في أجزاء الصلاة بين ما هو فرض الله تعالى وما هو سنة نبيّه صلى الله عليه وآله، منها:

• عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «عشر ركعات، ركعتان من الظهر وركعتان من العصر وركعتا الصبح وركعتا المغرب وركعتا العشاء الآخرة، لا يجوز الوهم فيهنّ، ومن وهم في شيء استقبل الصلاة استقبالاً، وهي الصلاة التي فرضها الله عز وجلّ على المؤمنين في القرآن.

وفوّض إلى محمّد صلى الله عليه وآله فزاد النبيّ صلى الله عليه وآله في الصلاة سبع ركعات، وهي سنة ليس فيها قراءة، إنّما هي

(١) علل الشرائع: ج ٢، ص ٢٣٥، باب العلة التي جازت فيها الصلاة ركعتين وأربع سجّادات، الحديث: ١.

تسبيح وتهليل وتكبير ودعاء.

فالوهم إنّما يكون فيهنّ، فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة المقيم غير المسافر ركعتين في الظهر والعصر والعشاء الآخرة وركعة في المغرب للمقيم والمسافر^(١).

• عن عبد الله بن سليمان العامري عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «لَمَّا عَرَجَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَزَلَ بِالصَّلَاةِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا وُلِدَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ زَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَبْعَ رَكَعَاتٍ شُكْرًا، فَأَجَازَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ وَتَرَكَ الْفَجْرَ لَمْ يَزِدْ فِيهَا لَضِيقَ وَقْتِهَا، لِأَنَّهُ تَحَضَّرَهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، فَلَمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِالتَّقْصِيرِ فِي السَّفَرِ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِهِ سِتَّ رَكَعَاتٍ وَتَرَكَ الْمَغْرِبَ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهَا شَيْئًا، وَإِنَّمَا يَجِبُ السُّهُوُّ فِي مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَمَنْ شَكَّ فِي أَصْلِ الْفَرَضِ فِي الرُّكَعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ اسْتَقْبَلَ صَلَاتَهُ»^(٢).

• عن فضيل بن يسار قال: سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَضَّلَ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، عَشْرَ رَكَعَاتٍ، فَأَضَافَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الرُّكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، وَإِلَى

(١) الفروع من الكافي: ج ٣ ص ٢٧٣، كتاب الصلاة، باب فرض الصلاة، الحديث: ٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٨٧، كتاب الصلاة، باب النوادر، الحديث: ٢.

المغرب ركعة، فصارت عدل الفريضة، لا يجوز تركهنّ إلا في سفر، وأفرد الركعة في المغرب، فتركها قائمة في السفر والحضر، فأجاز الله له ذلك، فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة...» .

إلى أن قال: «ولم يرخص رسول الله صلى الله عليه وآله لأحد تقصير الركعتين اللتين ضمّهما إلى ما فرض الله عزّ وجلّ، بل ألزمهم ذلك إلزاماً واجباً، ولم يرخص لأحد في شيء من ذلك إلا للمسافر، وليس لأحد أن يرخص ما لم يرخصه رسول الله صلى الله عليه وآله، فوافق أمر رسول الله أمر الله، ونهيه نهيه، ووجب على العباد التسليم له كالتسليم لله»^(١) .
ثمّ إنّّه قد استفاضت النصوص الروائيّة أنّ كلّ ما فوّض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوّض إلى أهل بيته عليهم السلام.

• عن محمّد بن الحسن الميثمي عن أبيه عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: سمعته يقول: «إنّ الله أدب رسوله صلى الله عليه وآله حتّى قومه على ما أراد، ثمّ فوّض إليه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فما فوّض الله إلى رسوله فقد فوّضه إلينا»^(٢) .

(١) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ج ٤ ص ٤٥، كتاب

الصلاة، الباب: ١٣، عدد الفرائض اليوميّة ونوافلها، الحديث: ٤٤٧٤ .

(٢) بصائر الدرجات الكبرى: ج ٢ ص ٢٣٧، باب في أنّ ما فوّض إلى رسول

الله فقد فوّض إلى الأئمة، الحديث: ١٣٦٤ .

• عن عبد الله بن سنان قال: «قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: لا والله ما فوّض الله إلى أحد من خلقه إلاّ إلى رسول الله وإلى الأئمة عليه وعليهم السلام، فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: ١٠٥)، وهي جارية في الأوصياء»^(١).

قال المجلسي: «وظاهر الخبر أنّه عليه السلام فسّر الإراءة بالإلهام وما يلقي الله في قلوبهم من الأحكام، لتدلّ على التفويض ببعض معانيه»^(٢).

• عن أبي إسحاق النحوي قال: «دخلت على أبي عبد الله الصادق عليه السلام فسمعتة يقول: إنّ الله عزّ وجلّ أدب نبيّه على محبّته فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤)، ثمّ فوّض إليه فقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقال عزّ وجلّ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠).

قال ثمّ قال: إنّ نبيّ الله فوّض إلى عليّ وائتمنه، فسلمتم وجدد الناس، فوالله لنحبّكم أن تقولوا إذا قلنا وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين الله عزّ وجلّ، ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا»^(٣).

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٤٢، الحديث: ١٣٧٥.

(٢) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٣٤، كتاب الإمامة، باب نفي الغلوّ في النبيّ والأئمة، ذيل الحديث: ١١.

(٣) الأصول من الكافي: ج ١ ص ٢٦٥، كتاب الحجّة، باب التفويض إلى

فإن قيل: إن هذه الزيادات التي فوّض فيها الأمر إلى النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، إن كانت بغير أمر الله وإذنه تكون منافية لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ وإن كانت بأمر الله تعالى وإرادته، فلا فرق بينها وبين ما شرّعه الله وفرضه. قلنا: إنّنا نختار الشقّ الثاني، وأنّ كلّ هذه التشريعات الصادرة منهم عليهم السلام إنّما صدرت منهم بعد إذنه تعالى لهم بالتشريع وتفويض الأمر إليهم، والفرق بينها واضح، باعتبار أنّ ما فرضه الله سبحانه وشرّعه مباشرةً مأمور به حتماً، وأمّا الزيادات فهي مفوّضة إلى النبيّ والأئمة عليه وعليهم السلام، فلهم أن يزيدوها وأن لا يزيدوها، فلمّا اختاروا الزيادة، جعلها الله فرضاً على الأمة، ووجب على العباد التسليم لها كالتسليم لله سبحانه - كما تقدّم - .

قلوبهم أوعية لمشيئة الله

هنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ كلّ هذه التشريعات التي صدرت من النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، وإن لم يصدر بها أمرٌ مباشر من الله تعالى، إلّا أنّها جميعاً موافقة لأمر الله ونهيه، وهذا ما صرّحت به نصوص متعدّدة، منها:

• عن أبي نعيم محمد بن أحمد الأنصاري قال: «وجّه قوم من

المفوضة والمقصرة كامل بن إبراهيم المدني إلى أبي محمد العسكري عليه السلام؛ قال كامل: فقلت في نفسي: أسأله لا يدخل الجنة إلا من عرف معرفتي وقال بمقالتني؟

قال: فلما دخلت على سيدي أبي محمد عليه السلام نظرت إلى ثياب بياض ناعمة عليه، فقلت في نفسي: ولي الله وحبته يلبس الناعم من الثياب ويأمرنا نحن بمواساة الإخوان وينهانا عن لبس مثله. فقال متبسماً: يا كامل وحسر ذراعيه، فإذا مسح أسود خشن على جلده فقال: هذا لله وهذا لكم.

فسلمت وجلست إلى باب عليه ستر مرخي، فجاءت الريح فكشفت طرفه، فإذا أنا بفتى كأنه فلقة قمر من أبناء أربع سنين أو مثلها، فقال لي: يا كامل بن إبراهيم، فاقشعررت من ذلك وأهملت أن قلت: لبيك يا سيدي.

فقال: جئت إلى ولي الله تسأله عن مقالة المفوضة، كذبوا، بل قلوبنا أوعية لمشية الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الدهر: ٣٠)، ثم رجع الستر إلى حالته^(١).

• عن محمد بن سنان قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٣٦، كتاب الإمامة، باب نفي الغلو في النبي والأئمة، الحديث: ١٦.

فذكرت اختلاف الشيعة فقال: «إن الله لم يزل فرداً متفرداً في الوجدانية، ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة عليهم السلام، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق الأشياء وأشهدهم خلقها وأجرى عليها طاعتهم، وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاءون ويحرمون ما يشاءون، ولن يشاءوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى.

فهذه الديانة التي من تقدمها غرق في بحر الإفراط، ومن نقصهم عن هذه المراتب التي رتبهم الله فيها زهق في برّ التفريط ولم يوفّ آل محمد حقهم في ما يجب على المؤمن من معرفتهم.

ثم قال: خذها يا محمد فإنها من مخزون العلم ومكنونه»^(١).

مما تقدم يتبين أنه لا تنافي بين أنه صلى الله عليه وآله قد فوض إليه أمر التشريع، وبين قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (آل عمران: ١٢٨)؛ وذلك لما ورد عن جابر الجعفي قال: «قرأت عند أبي جعفر الباقر عليه السلام قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

قال: بلى والله إن له من الأمر شيئاً وشيئاً وشيئاً. وليس حيث ذهب، ولكنني أخبرك أن الله تبارك وتعالى لما أمر نبيه صلى الله

(١) الأصول من الكافي: ج ١ ص ٤٤١، كتاب الحجّة، باب مولد النبي، الحديث: ٥.

عليه وآله أن يُظهر ولاية عليّ عليه السلام، فكّر في عداوة قومه
ومعرفته بهم، وذلك للذي فضّله به عليهم في جميع خصاله، كان
أول من آمن برسول الله صلى الله عليه وآله وبمن أرسله، وكان
أنصر الناس لله ولرسوله صلى الله عليه وآله، وأقتلهم لعدوّهما،
وأشدّهم بغضاً لمن خالفهما، وفضل علمه الذي لم يساوه أحدٌ،
ومناقبه التي لا تُحصى شرفاً.

فلما فكّر النبيّ صلى الله عليه وآله في عداوة قومه له في هذه
الخصال وحسدّهم له عليها، ضاق عن ذلك، فأخبر الله أنّه ليس
له من هذا الأمر شيء، إنّما الأمر فيه إلى الله أن يُصير عليّاً عليه
السلام وصيّّه ووليّ الأمر بعده، فهذا عنى الله تعالى.

وكيف لا يكون له من الأمر شيء، وقد فوّض الله إليه أن
جعل ما أحلّ فهو حلال، وما حرّم فهو حرام، قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١).

وكيف كان، فالمتحصّل من جميع ما تقدّم أنّ ما فوّض إليهم
عليهم أفضل الصلاة والسلام من أمر التشريع ليس بمعنى أن يحلّوا
ما شاءوا ويحرّموا ما شاءوا بإرادتهم من غير وحي أو إلهام، لأنّه
باطل بالضرورة العقليّة والنقليّة. وإنّما المراد به ما يكون بإذن الله

(١) تفسير العيّاشي: ج ١ ص ٣٣٧، الحديث: ٧٧٨.

ومشيئته، بمعنى أن الله تعالى لما أكمل عقولهم وأدبهم بحيث لا يختارون ولا يشاءون إلا ما يوافق الحق ولا يخالف مشيئته، فوض إليهم تعيين بعض التشريعات، إظهاراً لمقاماتهم ودرجاتهم عند الله تعالى.

وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن هذا المبني في تفويض التشريع للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام يختلف عن النظرية التي يذهب إليها البعض من أن الأئمة محض رواة عن النبي صلى الله عليه وآله، وليس لهم دور في التشريع إلا بهذا القدر. ومن الواضح أنه بناءً على نظرية هؤلاء فلا معنى للولاية التشريعية لأئمة أهل البيت عليهم السلام.

مصاديق أخرى للتفويض

ذكر العلامة المجلسي أن للتفويض استعمالات ومصاديق أخرى في النصوص الروائية، وهي كما يلي:

الأول: «تفويض أمور الخلق إليهم من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم، وأمر الخلق بطاعتهم في ما أحبوا وكرهوا، وفي ما علموا جهة المصلحة فيه وما لا يعلموا».

وهذا حق؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وغير ذلك من الآيات والأخبار.

• عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ دَعَاهُنَّ فَأَجَبْنَهُ، فَعَرَضَ عَلَيْهِنَّ نَبُوتِي وَوَلَايَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَبِلْتَاهُمَا، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ وَفَوَّضَ إِلَيْنَا أَمْرَ الدِّينِ، فَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِنَا، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِنَا، نَحْنُ الْمَحَلُّونَ لِحَلَالِهِ وَالْمَحْرَمُونَ لِحَرَامِهِ»^(١).

الثاني: «تفويض بيان العلوم والأحكام بما رأوا المصلحة فيها، بسبب اختلاف عقولهم أو بسبب التقيّة، فيفتون بعض الناس بالواقع من الأحكام وبعضهم بالتقيّة، ويبيّنون تفسير الآيات وتأويلها، وبيان المعارف بحسب ما يحتمل عقل كلّ سائل، وهم أن يبيّنوا وهم أن يسكتوا كما ورد في أخبار كثيرة»^(١).

• عن صفوان بن يحيى عن محمد بن حكيم قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام: عن الإمام هل يُسأل عن شيء من الحلال والحرام والذي يحتاج إليه الناس ولا يكون عنده فيه شيء؟ قال: لا، ولكن يكون عنده ولا يُجيب، ذاك إليه إن شاء أجب وإن شاء لم يجب»^(٢).

(١) بحار الأنوار، مصدر سابق: ج ٢٥ ص ٣٣٩، كتاب الإمامة، باب نفي

الغلوّ في النبيّ والأئمّة، الحديث: ٢٠.

(٢) بصائر الدرجات الكبرى: ج ١ ص ١٠٥، باب في الأئمّة يكون عندهم

الحلال والحرام في الأحوال كلّها ولكن لا يجيبون، الحديث: ١٨٩.

• عن عبد الله بن سنان عن موسى بن أشيم قال: «دخلت على أبي عبد الله الصادق عليه السلام، فسألته عن مسألة فأجابني، فبينما أنا جالس إذ جاءه رجل فسأله عنها بعينها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء آخر فسأله عنها بعينها فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، ففرعت من ذلك وعظم عليّ، فلمّا خرج القوم نظر إليّ، فقال: يا ابن أشيم، كَأَنَّكَ جَزَعْتَ؟ قلت: جعلني الله فداك! إنّها جزعت من ثلاث أقاويل في مسألة واحدة. فقال: يا ابن أشيم إنّ الله فوّض إلى سليمان بن داود عليه السلام أمر ملكه، فقال: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (ص: ٣٩)، وفوّض إلى محمد صلى الله عليه وآله أمر دينه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فإنّ الله تبارك وتعالى فوّض إلى الأئمة وإلينا ما فوّض إلى محمد صلى الله عليه وآله، فلا تجزع»^(١).

• عن عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «سألته عن الإمام فوّض إليه كما فوّض إلى سليمان؟ فقال: نعم، وذلك أنّ رجلاً سأله عن مسألة فأجابه فيها، وسأله رجل آخر عن تلك المسألة فأجابه بغير جواب الأوّل، ثمّ سأله آخر عن تلك المسألة فأجابه بغير جواب الأوّلين، ثمّ قال: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٣٧، باب في أنّ ما فوّض إلى رسول الله فقد فوّض إلى الأئمة، الحديث: ١٣٦٥.

قلت: أصلحك الله! فحين أجابهم بهذا الجواب يعرفهم الإمام؟
فقال عليه السلام: سبحان الله، أما تسمع الله يقول في كتابه:
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ (الحجر: ٧٥) وهم الأئمة ﴿وَإِنَّهَا
لَسَبِيلٌ مُّقِيمٌ﴾ (الحجر: ٧٦) لا يخرج منها أبداً.

ثم قال: نعم إن الإمام إذا نظر إلى رجل عرفه وعرف لونه، وإن سمع
كلامه من خلف حائط عرفه وعرف ما هو، إن الله يقول: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ
خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ
لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الروم: ٢٢)، فهم العلماء، وليس يسمع شيئاً من الإنس ينطق
إلا عرفه، ناج أو هالك، فلذلك يجيبهم بالذي يجيبهم به»^(١).

• عن ابن مسكان عن عبد الأعلى بن أعين، قال: «دخلت أنا
وعليّ بن حنظلة على أبي عبد الله الصادق عليه السلام، فسأله عليّ
بن حنظلة عن مسألة فأجاب فيها، فقال له عليّ: فإن كان كذا
وكذا؟ فأجابه فيها بوجه آخر، فإن كان كذا وكذا فأجابه بوجه
آخر، حتى أجابه فيها بأربعة وجوه، فالتفت إلى عليّ بن حنظلة
فقال: يا أبا محمد قد أحكمناه، فسمعه أبو عبد الله عليه السلام
فقال له: لا تقل هكذا يا أبا الحسن، فإنك رجل ورع، إن من الأشياء
أشياء ضيقة وليس تجري إلا على وجه واحد، منها وقت الجمعة ليس لوقتها

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٤١، الحديث ١٣٧٤.

إلا وقت واحد حين تزول الشمس، ومن الأشياء أشياء موسعة تجري على وجوه كثيرة وهذا منها»^(١).

وهذا ما يفسر تلك النصوص الكثيرة التي تحدّثت عن أنّ كلامهم له وجوه كثيرة.

• عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «إنا لتكلم بالكلمة لها سبعون وجهاً، لنا من كلّها المخرج»^(٢).

• عن علي بن أبي حمزة قال: «دخلت أنا وأبو بصير على أبي عبد الله الصادق، فبينما نحن قعود إذ تكلم أبو عبد الله عليه السلام بحرف، فقلت أنا في نفسي: هذا ممّا أحمله إلى الشيعة، هذا والله حديثٌ لم أسمع مثله قط. فنظر في وجهي ثمّ قال: إني لأتكلّم بالحرف الواحد، لي فيه سبعون وجهاً، إن شئت أخذت كذا وإن شئت أخذت كذا»^(٣).

• عن الحسن بن محبوب عن الأحول عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «أنتم أفقه الناس ما عرفتم معاني كلامنا، إنّ كلامنا

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٢٤، باب في الأئمة أنّهم يتكلمون على سبعين وجهاً، الحديث: ١١٧٩.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٢٦، الحديث: ١١٨١.

(٣) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٢٥، الحديث: ١١٨٠.

لينصرف على سبعين وجهاً^(١).

الثالث: «التفويض في العطاء، فإنَّ الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها، وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها، فلهم أن يعطوا ما شاءوا أو يمنعوا ما شاءوا».

• عن أبي بكر الحضرمي عن رفيد مولى ابن هبيرة قال: «قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «إذا رأيت القائم قد أعطى رجلاً مائة ألف درهم وأعطاك درهماً، فلا يكبرن ذلك في صدرك، فإنَّ الأمر مفوَّضٌ إليه»^(٢).

وفي الختام نقول كما يقول المجلسي: «وإذا أحطتُ خبراً بما ذكرنا من معاني التفويض، سهل عليك فهم الأخبار الواردة فيه، وعرفت ضعف من نفى التفويض مطلقاً، ولم يُحط بمعانيه»^(٣).

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ١٢٦، الحديث: ١١٨٣.

(٢) الاختصاص: ص ٣٣٢، أتهم مفوَّض إليهم.

(٣) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٤٩، كتاب الإمامة، باب نفي الغلوِّ في النبيِّ والأئمَّة، فذلَّة.

(٤)

موقف أهل البيت من الغُلاة

أصناف الروايات

- الصنف الأوّل: الغلاة شرّ خلق الله
- الصنف الثاني: البراءة من رموز الغُلاة
- الصنف الثالث: مقاطعة الغلاة وعدم مجالستهم
- الصنف الرابع: موقف أهل البيت العملي من الغلاة

(٤)

موقف أهل البيت من الغلاة

الواقع إنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام اتخذوا موقفاً صارماً من ظاهرة الغلوّ والمغالين، قد لا نجد ما يناظره في مسائل أخرى، فإنّهم واجهوا ذلك بكلّ حزم وقوّة، وقد تنوّعت أساليبهم في ذلك وتصديّهم لهذه المشكلة الخطيرة التي واجهت الفكر الديني عموماً، ومدرسة أهل البيت عليهم السلام خصوصاً، وذلك لما أشرنا إليه سابقاً أنّ السلطات الحاكمة كانت تحاول إلحاق الغلاة بالشيعة لغاية الخطّ من كرامة عقائدهم، وليظهروهم للملأ بأبشع المظاهر وأشنعها، ويعلنوا للعالم أنّ الشيعة يعتقدون في الأئمة الألوهيّة، فلا يصلح عدّهم من المسلمين، فتراق بذلك دماؤهم وتُنهب أموالهم، وكم حدّثنا التاريخ عن تلك الفظائع السود.

ولعلّ في تاريخنا المعاصر وما نشهده من فتاوى تصدر هنا وهناك ضدّ أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام خير شاهد على ما نقول.

وهذا ما يفسّر الأسباب التي دعت أئمة أهل البيت عليهم

السلام إلى إعلان البراءة من الغلاة وجأهروا بلعنهم والحكم بكفرهم، وكشفوا نواياهم المغرضة، وحثروا أتباعهم من الجلوس معهم والاستماع إليهم وقطع الارتباط بهم.

وتلقى الشيعة - على مرّ تاريخهم - تلك الأوامر الشريفة بالقبول والامتنال، فأعلنوا البراءة وملاؤا كتبهم من التبرّي منهم، وإليك إضمامة من الروايات التي تكشف مدى شدّة وحزم أهل البيت عليهم السلام في مواجهة هذه الظاهرة ورموزها، وهي على أصناف:

الصنف الأول: الغلاة شرّ خلق الله

• في أمالي الطوسي عن فضيل بن يسار قال: «قال الصادق عليه السلام: احذروا على شبابكم الغلاة لا يفسدونهم، فإنّ الغلاة شرّ خلق الله، يصعّرون الله ويدعون الربوبية لعباد الله، والله إنّ الغلاة شرّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا.

ثمّ قال عليه السلام: إلينا يرجع الغالي فلا نقبله، وبنا يلحق المقصر فنقبله.

فقليل له: كيف ذلك يا ابن رسول الله؟

قال: لأنّ الغالي قد اعتاد ترك الصلاة والزكاة والصيام والحجّ، فلا يقدر على ترك عادته وعلى الرجوع إلى طاعة الله عزّ وجلّ أبداً، وإنّ المقصر إذا

عرف عمِل وأطاع»^(١).

• عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباتة قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اللَّهُمَّ إِنِّي بريءٌ من الغلاة كبراءة عيسى بن مريم من النصارى، اللَّهُمَّ اخذلهم أبداً، ولا تنصر منهم أحداً»^(٢).

• عن عبد الرحمن بن كثير قال: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام يوماً لأصحابه - في حديث طويل -: «فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضرٍّ ولا نفع، وإن رحمتنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وإننا لميتون ومقبورون ومنشرون...».

إلى أن قال عليه السلام: «ويلهم - أي الغلاة - ما لهم لعنهم الله! لقد آذوا الله وآذوا رسوله صلى الله عليه وآله في قبره وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي صلوات الله عليهم، وها أنا ذا بين أظهركم لحم رسول الله وجلد رسول الله صلى الله عليه وآله، أبيت على فراشي خائفاً وجلالاً...».

(١) ترتيب الأمالي: ج ٣ ص ٥٧، الحديث: ١١٠٧، أمالي الطوسي: المجلس

٣٣، الحديث: ١٢.

(٢) المصدر: ج ٣ ص ٥٨، الحديث ١١٠٨، أمالي الطوسي: المجلس ٣٣،

الحديث ١٣.

ثمّ قال: «والله لو ابتلوا بنا وأمرناهم بذلك، لكان الواجب أن لا يقبلوه، فكيف وهم يروني خائفاً وجِلاً أُستعدي الله عليهم وأتبرأ إلى الله منهم، أشهدكم أنّي امرؤ ولدني رسول الله صلى الله عليه وآله، وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عدّني...»^(١).

من هنا ورد أنّهم لا تنالهم الشفاعة يوم القيامة:

• عن مسعدة بن صدقة قال: حدّثني جعفر بن محمد عن أبيه عليها السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «صنفان لا تنالهما شفاعتي، سلطانٌ غشومٌ عسوف، وغالٍ في الدّين مارق منه غير تائب ولا نازع»^(٢).

الصنف الثاني: البراءة من رموز الغلاة

تظافت النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في ذمّ رموز الغلاة والمغالين والبراءة منهم. للوقوف أمام تأثير هذه المقولات الفاسدة، نشير إلى بعضها:

• عن ابن مسكان عمّن حدّثه من أصحابنا عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «سمعتة يقول: لعن الله المغيرة بن سعيد،

(١) اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي: ج ٢ ص ٤٩١، الحديث:

(٢) قرب الإسناد: ص ٦٤، الحديث: ٢٠٤.

إنه كان يكذب على أبي فأذاقه الله حرّ الحديد، لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا»^(١).

• عن أبي يحيى الواسطي قال: قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: «كان بنان يكذب على عليّ بن الحسين عليه السلام فأذاقه الله حرّ الحديد، وكان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر عليه السلام فأذاقه حرّ الحديد، وكان محمد بن بشير يكذب على أبي الحسن موسى عليه السلام فأذاقه الله حرّ الحديد، والذي يكذب عليّ محمد بن فرات»^(٢).

• عن ابن سنان قال: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «إنّا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا، فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس.

كان رسول الله صلى الله عليه وآله أصدق البرية لهجة، وكان مسيلمة يكذب عليه، وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق من برأ من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه بما يفترى عليه من الكذب عبد الله بن سبأ لعنه الله. وكان أبو عبد الله الحسين بن عليّ عليه السلام قد ابتلي بالمختار.

(١) اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي: ج ٢ ص ٥٩٠، الحديث: ٥٤٢.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٩١، الحديث: ٥٤٤.

ثم ذكر أبو عبد الله، الحارث الشامي وبنان، فقال: كانا يكذبان على علي بن الحسين عليه السلام. ثم ذكر المغيرة بن سعيد وبزيعاً والسري وأبا الخطّاب ومعمراً وبشار الأشعري وحمزة الزبيدي وصائد النهدي، فقال: لعنهم الله إنّنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا أو عاجز الرأي، كفانا مؤونة كلّ كذاب وأذاقهم حرّ الحديد^(١).

• عن يونس قال: «قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام: يا يونس أما ترى إلى محمد بن الفرات وما يكذب عليّ؟ فقلت: أبعده الله وأسحقه وأشقاه، فقال: قد فعل الله ذلك به، أذاقه الله حرّ الحديد كما أذاق من كان قبله ممّن كذب علينا.

يا يونس إنّما قلت ذلك لتحذّر عنه أصحابي وتأمّره بلعنه والبراءة منه، فإنّ الله بريّ منه»^(٢).

• عن حنان بن سدير قال: «كنت جالساً عند أبي عبد الله الصادق عليه السلام وميسر عنده، ونحن في سنة ثمان وثلاثين ومائة، فقال ميسر ببيع الزطي: جعلت فداك! عجبت لقوم كانوا يأتون معنا إلى هذا الموضع، فانقطعت آثارهم وفنيت آجالهم، قال: ومن هم؟ قلت: أبو الخطّاب وأصحابه.

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٩٣، الحديث: ٥٤٩.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٨٢٩، الحديث: ١٠٤٧.

وكان متكئاً فجلس فرفع إصبعه إلى السماء، ثم قال: على أبي الخطاب لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فأشهد بالله أنه كافر فاسق مشرك، وأنه يُحشر مع فرعون في أشد العذاب غدواً وعشيّاً^(١).

الصف الثالث: مقاطعة الغلاة وعدم مجالستهم

• عن الحسين بن خالد عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال: «من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة. يا ابن خالد إنما وضع الأخبار عنا في التشبيه والجبر الغلاة الذين صغروا عظمة الله تعالى، فمن أحبهم فقد أبغضنا ومن أبغضهم فقد أحبنا، ومن والاهم فقد عادانا ومن عاداهم فقد والانا، ومن وصلهم فقد قطعنا ومن قطعهم فقد وصلنا، ومن جفاهم فقد برنا ومن برهم فقد جفانا، ومن أكرمهم فقد أهاننا ومن أهانهم فقد أكرمنا، ومن قبلهم فقد ردنا ومن رددهم فقد قبلنا، ومن أحسن إليهم فقد أساء إلينا ومن أساء إليهم فقد أحسن إلينا، ومن صدقهم فقد كذبتنا ومن كذبهم فقد صدقنا، ومن أعطاهم فقد حرمتنا ومن حرمهم فقد أعطانا.

يا ابن خالد من كان من شيعتنا فلا يتخذن منهم ولياً ولا نصيراً^(٢).

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٨٤، الحديث: ٥٢٤.

(٢) عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ١٣٠، الباب: ١١ ما جاء عن الرضا من الأخبار في التوحيد، الحديث: ٤٥.

• عن الحسين بن خالد الصيرفي قال: «قال أبو الحسن الرضا عليه السلام: من قال بالتناسخ فهو كافر، ثم قال عليه السلام: لعن الله الغلاة ألا كانوا يهوداً، أو كانوا مجوساً، ألا كانوا نصارى، ألا كانوا قدرية، ألا كانوا مرجئة، ألا كانوا صورية».

ثم قال عليه السلام: لا تقاعدوهم ولا تصادقوهم، وابروا منهم برئ الله منهم^(١).

• عن أبي هاشم الجعفري قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الغلاة والمفوضة. فقال: الغلاة كفار والمفوضة مشركون، من جالسهم أو خالطهم أو آكلهم أو شاربهم أو واصلهم أو زوجهم أو تزوج منهم أو آمنهم أو ائتمنهم على أمانة، أو صدق حديثهم أو أعانهم بشرط كلمة، خرج من ولاية الله عز وجل وولاية رسول الله صلى الله عليه وآله وولايتنا أهل البيت»^(٢).

• عن علي بن سالم عن أبيه قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليها السلام: «أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يجلس إلى غالٍ فيستمع إلى حديثه ويصدق على قوله. إن أبي حدثني عن

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢١٨، الباب: ٤٦، ما جاء عن الرضا في وجه

دلائل الأئمة والرد على الغلاة والمفوضة، الحديث: ٢.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢١٩، الحديث: ٤.

أبيه عن جدّه عليهم السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: صنّفان من أمّتي لا نصيب لهما في الإسلام: الغلاة والقدريّة»^(١).

• عن ابن أبي عمير عن المفضّل بن مزيد قال: «قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام، وذكر أصحاب أبي الخطّاب والغلاة، فقال لي: يا مفضّل لا تقاعدوهم ولا تواكلوهم ولا تشاربوهم ولا تصافحوهم ولا تؤاثرهم»^(٢).

الصنف الرابع: موقف أهل البيت العملي من الغلاة

• عن عبد الله بن شريك عن أبيه قال: بينا عليّ عليه السلام عند امرأة من عنزة وهي أمّ عمرو إذ أتاه قنبر فقال: إنّ عشرة نفر بالباب يزعمون أنّك ربّهم؟ قال: أدخلهم، قال: فدخلوا عليه.

فقال: ما تقولون؟ فقالوا: إنّك ربّنا وأنت الذي خلقتنا وأنت الذي ترزقنا، فقال لهم: ويلكم لا تفعلوا، إنّما أنا مخلوق مثلكم. فأبوا أن يقلعوا، فقال لهم: ويلكم ربّي وربكم الله، ويلكم توبوا وارجعوا. فقالوا: لا نرجع عن مقاتلتنا، أنت ربّنا ترزقنا وأنت خلقتنا.

فقال: يا قنبر آتني بالفعلة، فخرج قنبر فأتاه بعشرة رجال مع

(١) الخصال، للصدوق: ج ١ ص ٧٢، باب الاثنين، صنّفان لا نصيب لهما في الإسلام، الحديث: ١٠٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي: ج ٢ ص ٥٨٦، الحديث: ٥٢٥.

الزبل والمرور، فأمرهم أن يحفروا لهم في الأرض، فلما حفروا خدّاً
أمرنا بالحطب والنار فطرح فيه حتى صار ناراً تتوقّد، قال لهم:
ويلكم توبوا وارجعوا! فأبوا وقالوا: لا نرجع.

فكذف عليّ عليه السلام بعضهم، ثمّ كذف بقيّتهم في النار، ثمّ
قال عليه السلام:

إني إذا أبصرت شيئاً منكراً أوقدت ناري ودعوت قنبراً^(١)

• عن علي بن حديد المدائني قال: «سمعت من يسأل أبا
الحسن الأوّل عليه السلام فقال: إني سمعت محمّد بن بشير يقول:
إنّك لست موسى بن جعفر الذي أنت إمامنا وحقّتنا في ما بيننا
وبين الله تعالى.

قال فقال: لعنه الله ثلاثاً، أذاقه الله حرّ الحديد، قتله الله أخبث ما
يكون من قتلة.

فقلت له: جعلت فداك إذا أنا سمعت ذلك منه أو ليس حلال
لي دمه مباح كما أبيع دم السابّ لرسول الله صلى الله عليه وآله
وللإمام؟

فقال: نعم، حلّ والله دمه، حلّ والله دمه وأباحه لك، ولمن سمع ذلك منه.
قلت: أو ليس ذلك بسابّ لك؟

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٥٩٦، الحديث: ٥٥٦.

فقال: هذا سب الله وسب لرسول الله وسب لأبائي وسبّي، وأي سبّ ليس يقصر عن هذا ولا يفوقه هذا القول؟»^(١).

وخير ما نختم به هذا البحث هو الدعاء الذي ورد عن الإمام الرضا عليه السلام فإنه كان يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنَ الَّذِينَ ادَّعَوْا لَنَا مَا لَيْسَ لَنَا بِحَقٍّ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا فِينَا مَا لَمْ نَقُلْهُ فِي أَنْفُسِنَا، اللَّهُمَّ لَكَ الْخَلْقُ وَمَنْكَ الرِّزْقُ وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ خَالِقُنَا وَخَالِقُ آبَائِنَا الْأَوْلِينَ وَأَبَائِنَا الْآخِرِينَ، اللَّهُمَّ لَا تَلِيقَ الرَّبُوبِيَّةَ إِلَّا بِكَ وَلَا تَصْلِحَ الْإِلَهِيَّةَ إِلَّا لَكَ، فَالْعَنِ النَّصَارَى الَّذِينَ صَغَّرُوا عَظَمَتَكَ وَالْعَنِ الْمُضَاهَيْتِينَ لِقَوْلِهِمْ مِنْ بَرِيَّتِكَ. اللَّهُمَّ إِنَّا عِبِيدُكَ وَأَبْنَاءُ عِبِيدِكَ لَا نَمْلِكُ لِأَنْفُسِنَا نَفْعًا وَلَا ضَرًّا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نَشُورًا، اللَّهُمَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّا أَرْبَابٌ فَنَحْنُ مِنْهُ بَرَاءٌ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَيْنَا الْخَلْقَ وَعَلَيْنَا الرِّزْقَ فَنَحْنُ بَرَاءٌ مِنْهُ كِبْرَاءَةَ عَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ النَّصَارَى، اللَّهُمَّ إِنَّا لَمْ نَدْعُهُمْ إِلَى مَا يَزْعُمُونَ، فَلَا تَوَاخِذْنَا بِمَا يَقُولُونَ، وَاعْفِرْ لَنَا مَا يَدَّعُونَ، وَلَا تَدَّعِ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنْهُمْ دِيَارًا، ﴿إِنَّكَ إِنْ تَدَّرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاَجِرًا كَفَّارًا﴾»^(٢).

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣١٢، كتاب الإمامة، باب نفي الغلو في النبيّ و..

الحديث: ٧٧.

(٢) المصدر السابق: ج ٢٥ ص ٣٤٣، الحديث: ٢٥.

موقف أعلام الشيعة من الغلاة

في نفس المسار والنهج الذي سار عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام، جاءت كلمات وفتاوى أعلام الشيعة أيضاً، حيث حكموا بتكفيرهم والبراءة منهم، وإليك بعضها:

١ - الشيخ المفيد، قال: «والغلاة من المتظاهرين بالإسلام، هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته عليهم السلام إلى الألوهية والنبوة، ووصفوه من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحد وخرجوا عن القصد، وهم ضلال كفار حكم فيهم أمير المؤمنين عليه السلام بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة عليهم السلام عليهم بالإكفار والخروج عن الإسلام»^(١).

٢ - العلامة المجلسي، قال: «اعلم أن الغلو في النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام إنما يكون بالقول بألوهيتهم أو بكونهم شركاء لله تعالى في العبودية أو في الخلق أو الرزق، أو أن الله تعالى حل فيهم أو اتحد بهم، أو أنهم يعلمون الغيب بغير وحي أو إلهام من الله تعالى، أو بالقول في الأئمة عليهم السلام أنهم كانوا أنبياء، أو القول بتناسخ أرواح بعضهم إلى بعض، أو القول بأن معرفتهم تُغني عن جميع الطاعات ولا تكليف معها بترك المعاصي.

(١) تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ١٣١.

والقول بكلّ منها إلحاد وكفر وخروج عن الدين، كما دلّت عليه الأدلّة العقلية والآيات والأخبار السالفة وغيرها. وقد عرفت أنّ الأئمة عليهم السلام تبرّؤوا منهم وحكموا بكفرهم وأمروا بقتلهم، وإن قرع سمعك شيء من الأخبار الموهمة لشيء من ذلك، فهي إمّا مؤوَّلة أو هي من مفتريات الغلاة»^(١).

• الشيخ الصدوق، قال: «اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنّها كفّار بالله تعالى، وأنّهم أشرّ من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحرورية ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلّة، وأنّه ما صغّر الله جلّ جلاله تصغيرهم شيء»^(٢).

• الشيخ كاشف الغطاء قال في معرض حديثه عن الغلاة ومقالاتهم: «وأما الشيعة الإمامية وأئمّتهم عليهم السلام فيبرءون من تلك الفرق براءة التحريم... ويبرءون من تلك المقالات ويعدّونها من أشنع الكفر والضلالات، وليس دينهم إلاّ التوحيد المحض وتنزيه الخالق عن كلّ مشابهة للمخلوق»^(٣).

• السيّد الخوئي، قال في التنقيح: «الغلاة على طوائف؛ فمنهم

(١) بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٣٤٦، كتاب الإمامة، باب نفي الغلوّ في النبيّ والأئمة، فذلّة.

(٢) الاعتقادات في دين الإمامية: ص ٩٧.

(٣) أصل الشيعة وأصولها: ص ١٧٤ - ص ١٧٥.

من يعتقد الربوبية لأمر المؤمنين أو أحد الأئمة الطاهرين عليهم السلام، فيعتقد بأنه الربّ الجليل وأنه الإله المجسّم الذي نزل إلى الأرض، وهذه النسبة - لو صحّت - وثبت اعتقادهم بذلك، فلا إشكال في نجاستهم وكفرهم، لأنّه إنكار لألوهيته سبحانه؛ لبداهة أنّه لا فرق في إنكارها بين دعوى ثبوتها لزيد أو للأصنام، وبين دعوى ثبوتها لأمر المؤمنين عليه السلام لاشتراكهما في إنكار ألوهيته تعالى، وهو من أحد الأسباب الموجبة للكفر^(١).

وغير ذلك من كلمات أعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام الذين حكموا بكفر الغلاة وخروجهم عن دائرة الإسلام.

مقامات أهل البيت خارجة عن دائرة الغلو

بعدما تبين أنّ دائرة ونطاق الغلو هو تجاوز حدود البشريّة وإضفاء صفة من الصفات الإلهية على المخلوق المغالى فيه، يتّضح أنّ ما حظي به أهل البيت عليهم السلام من مقامات رفيعة ومنزلة وكرامة عند الله تعالى، من قبيل عصمتهم وعلمهم بالغيب والولاية لهم ونحوها من المقامات التي أفاضها تعالى عليهم، خارجة عن دائرة الغلو؛ لأنّ مثل هذه المقامات ليست تتجاوزاً لحدود البشريّة إلى حدود الألوهية؛ لأنّ جميع ما عندهم هو من

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٧٣.

نعم الله عليهم، فلا يملكون لأنفسهم شيئاً قبالة تعالى - كما تقدّم -
فهم لا يعلمون شيئاً إلا بإذن الله، ولا يتصرّفون في شيء إلا بمشيئة
الله، فهم عبادٌ مكرمون لا يقدرّون إلا ما أقدرهم الله عليه.

نعم، إنّ مثل هذه المقامات الرفيعة لأهل البيت عليهم السلام
وأئمّهم وسائط الفيض بين الله وبين خلقه، قد تبدو غريبة لكثير من
الناس، لكن هذه الغرابة تزول بعد التوجّه إلى عجز الخلق عن
معرفتهم كنههم وحقيقتهم.

لذا قال الإمام الرضا عليه السلام: «هل يعرفون قدر الإمامة
ومحلّها من الأُمَّة فيجوز فيها اختيارهم، إنّ الإمامة أجلّ قدراً وأعظم شأناً
وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو
ينالوها بأرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم»^(١).

لذا ورد في جملة من الروايات المتقدّمة «اجعلوا لنا ربّاً نؤوب إليه
وقولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا».

وعلى هذا الأساس ينبغي للمؤمن أن لا يتعجّل في ردّ ما ورد
عنهم من فضائلهم ومقاماتهم ودرجاتهم، إلاّ إذا كان ما نسب
إليهم واقعاً في نطاق المستحيلات العقلية أو كونه خلاف ضرورة

(١) الأصول من الكافي: ج ١ ص ١٩٩، كتاب الحجّة، باب نادر جامع في فضل
الإمام وصفاته، الحديث: ١.

الدين وإنما عليه التسليم، لذا ورد عن الحسين بن علوان عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام:

«إنَّ اللهَ فضَّلَ أُولِي العِزْمِ مِنَ الرِّسْلِ بِالعِلْمِ عَلَى الأنبياءِ، ووَرَّثَنَا عِلْمَهُمْ، وَفَضَّلَنَا عَلَيْهِمْ فِي فَضْلِهِمْ، وَعَلَّمَ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَعَلَّمَنَا عِلْمَ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَرَوَيْنَا لِشِيعَتِنَا، فَمَنْ قَبْلَهُ مِنْهُمْ فَهُوَ أَفْضَلُهُمْ، أَيْنَمَا نَكُونُ فَشِيعَتِنَا مَعَنَا»^(١).

(١) الخرائج والجرائح: ٦: ج ٢ ص ٧٩٦.

الخلاصة

١. التقت معاجم اللغة والاستعمال القرآني والروائي وكلمات أعلام الفريقين على تحديد ضابطة الغلو، حاصلها أن الغلو يعني الخروج عن حدّ الشيء الذي هو عليه.
٢. تنوّعت مناقشئ الغلو بين الأغراض السياسيّة والأطماع الشخصيّة والانحطاط الفكري.
٣. من مقولات الغلاة ادّعاء الألوهيّة للنبيّ والأئمّة عليه وعليهم السلام وادّعاء علم الغيب لهم بنحو الاستقلال، والقول بتناسخ أرواحهم، ونحوها من المقولات التي تخرجهم عن دائرة بشريّتهم وكونهم عباداً مخلوقين لله تعالى.
٤. شدّد أهل البيت عليهم السلام في روايات متضافرة على إنكار مثل هذه المقولات، وحكموا على من يدّعيها بالكفر والبراءة منهم ولعنهم.
٥. وهذا ما سار عليه أعلام مدرسة أهل البيت، حيث ذهبوا إلى تكفيرهم وخروجهم عن الإسلام.

٦. إنَّ ما توفّر عليه أهل البيت عليهم السلام من مقامات من قبيل علم الغيب أو التفويض إليهم في عالم التكوين والتشريع ونحوها من المقامات، كلّها خارجة عن دائرة الغلو، لأنّها جميعاً هبة منحها الله تعالى لهم وبإذنه، وإلّا فهم لا يملكون لأنفسهم شيئاً. نعم، قد يعسر على البعض إدراك تلك المقامات واستيعابها.

مصادر الكتاب

- ١ . الاحتجاج، الشيخ الطبرسي، تحقيق: السيد محمد باقر الخراسان، طبعة سنة ٢٠٠٧م، دار النعمان، النجف الأشرف.
- ٢ . الاختصاص، تأليف: فخر الشيعة محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، رتب فهارسه: السيّد محمود الزرندي، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة بقم.
- ٣ . اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي، تصحيح وتعليق: المعلّم الثالث مير داماد الاسترآبادي، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: يونس بن عبد الرحمن.
- ٤ . أصل الشيعة وأصولها، كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، مؤسّسة الإمام علي عليه السلام.
- ٥ . الاعتقادات في دين الإماميّة، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسّسة الإمام علي عليه السلام.
- ٦ . الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، أسد حيدر، دار الكتاب العربي.

١٠٦ الغلو، حقيقته وأقسامه

٧. أوائل المقالات، الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد النعمان
البغدادي المفيد، ط. إيران ١٣٧٠ هـ.

٨. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، العلم
العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي،
مؤسسة الوفاء، لبنان، الطبعة الثالثة المصححة، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

٩. بحوث في الملل والنحل، تأليف: العلامة الفقيه الشيخ جعفر
السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم، الطبعة الأولى ١٤١٦.

١٠. بحوث في شرح العروة الوثقى، تأليف: سماحة آية الله العظمى
الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر قدس سره، المؤتمر العالمي
للإمام الشهيد الصدر، الطبعة المحققة الأولى، ١٤٢١ هـ، مركز
الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.

١١. بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد، لمحمد بن الحسن
الصفار، نشر مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٤ هـ، طهران.

١٢. التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي، تأليف:
سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، طبعة
جديدة منقحة ومصححة، مؤسسة التاريخ، لبنان، الطبعة
الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٣. تحف العقول عن آل الرسول، الشيخ الثقة الجليل الأقدم أبو
محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني، صححه

- وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي،
الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ.
١٤. ترتيب الأمالي، ترتيب موضوعي لأمالي المشايخ الثلاثة:
الصدوق والمفيد والطوسي، تأليف: محمّد جواد المحمودي،
مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠.
١٥. تصحيح اعتقادات الإمامية، أبو عبد الله محمّد بن محمّد النعمان
العكبري البغدادي المفيد، تحقيق: حسين درگاهي، الطبعة
الثانية ١٤١٤هـ، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
١٦. تفسير العياشي، تأليف: الشيخ أبي النضر محمّد بن مسعود
العياشي، المتوفّي نحو ٣٢٠هـ، تحقيق: قسم الدراسات
الإسلاميّة، مؤسّسة البعثة، قم: ١٤٢١هـ.
١٧. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تأليف:
الفقيه المحدث الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي المتوفّي سنة
١١٠٤هـ، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء
التراث، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
١٨. التنقيح في شرح العروة الوثقى، تقريراً لبحث آية الله العظمى
السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، تأليف: الحجّة الميرزا علي
الغروي التبريزي، مؤسّسة آل البيت للطباعة والنشر، مطبعة
الآداب، النجف الأشرف، الطبعة الثانية.

١٩. التوحيد، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق،

تحقيق السيد هاشم الحسيني الطهراني، دار المعرفة، بيروت.

٢٠. التوحيد، بحوث تحليلية في مراتبه ومعطياته، تقريراً لدروس

السيد كمال الحيدري، بقلم: جواد علي كسار، دار فراق،

الطبعة الخامسة: ١٤٢٧هـ.

٢١. الخرائج والجرائح، للفقهاء المحدث والمفسر الكبير قطب الدين

الراوندي، في أعلام النبي والأئمة عليهم السلام، مؤسسة

الإمام المهدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٢. الخصال، للشيخ الجليل الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن

الحسين بن بابويه القمي المتوفى ٣٨١هـ، صححه وعلق عليه:

علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة

المدرسين بقم المشرقة، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.

٢٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة

الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دار

الطباعة المنيرة.

٢٤. علل الشرائع، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه

القمي، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف.

٢٥. عيون أخبار الرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق، تحقيق الشيخ حسين

الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٤هـ، بيروت.

٢٦. قرب الإسناد، تأليف: الشيخ الجليل أبي العباس عبد الله بن جعفر الحميري (من أعلام القرن الثالث الهجري) تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٢٧. الكافي، لثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني، دار صعب، دار التعارف، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ.

٢٨. لسان العرب، للعلامة ابن منظور، ٦٣٠ - ٧١١ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، نسّقه وعلّق عليه ووضع فهرسه: علي شيري، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

٢٩. مجمع البحرين، للعالم المحدث الفقيه الشيخ فخر الدّين الطريحي، المتوفّى: ١٠٨٥ هـ، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، منشورات المكتبة المرتضويّة، إيران، الطبعة الثانية: ١٣٩٥ هـ.

٣٠. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، تأليف: خاتمة المحدثين الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي، المتوفّى سنة ١٣٢٠ هـ، تحقيق: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٧ هـ.

٣١. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

٣٢. المفردات في غريب القرآن، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني: ٥٠٢ هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني.
٣٣. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (المتوفي ٣٢٤ هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتز، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ.
٣٤. الملل والنحل، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (٤٧٩ - ٥٤٨ هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٠٢ هـ.
٣٥. مناقب آل أبي طالب، لمؤلفه أبي جعفر رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة ١٣٧٦ هـ، مطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
٣٦. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للباحث العلامة محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: الدكتور رفيع العجم، مكتبة لبنان - ناشرون، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
٣٧. الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيّد محمد حسين الطباطبائي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، الطبعة الثالثة ١٣٩٣.

ما صدر للسيد كمال الحيدري

١. اللباب في تفسير الكتاب (الجزء الأول: تفسير سورة الحمد).
٢. أصول التفسير؛ مقارنة منهجية بين آراء الطباطبائي وأبرز المفسرين.
٣. تأويل القرآن؛ النظرية والمعطيات.
- ٤-٥. معرفة الله. بقلم: طلال الحسن (١-٢).
٦. الراسخون في العلم؛ مدخل لدراسة ماهية علم المعصوم وحدوده ومنابع إلهامه. بقلم: الشيخ خليل رزق.
- ٧-٨. المعاد؛ رؤية قرآنية. بقلم: خليل رزق. (١-٢).
- ٩-١٠. التوحيد، بحوث تحليلية في مراتبه ومعطياته. بقلم: جواد علي كسار. (١-٢).
١١. بحث حول الإمامة. حوار، بقلم: جواد علي كسار.
١٢. الشفاعة؛ بحوث في حقيقتها وأقسامها ومعطياتها.
١٣. العرفان الشيعي؛ رؤى في مرتكزاته النظرية ومسالكه العملية. بقلم: الشيخ خليل رزق.
١٤. العصمة؛ بحث تحليلي في ضوء المنهج القرآني. بقلم: محمد القاضي.

- ١٥ . يوسف الصديق؛ رؤية قرآنية. بقلم: محمود الجياشي.
- ١٦ . فلسفة الدين؛ مدخل لدراسة منشأ الحاجة إلى الدين وتكامل الشرائع. بقلم: الشيخ علي العبادي.
- ١٧-٢٠ . الدروس (شرح الحلقة الثانية) (١-٤).
- ٢١ . القطع؛ دراسة في حجّيته وأقسامه. بقلم: الشيخ محمود نعمة الجياشي.
- ٢٢ . الظن؛ دراسة في حجّيته وأقسامه. بقلم: محمود الجياشي.
- ٢٣ . فلسفة صدر المتألهين؛ قراءة في مرتكزات الحكمة المتعالية. بقلم: الشيخ خليل رزق.
- ٢٤ . المثل الإلهية؛ بحوث تحليلية في نظرية أفلاطون. بقلم: الشيخ عبد الله الأسعد.
- ٢٥ . التربية الروحية؛ بحوث في جهاد النفس.
- ٢٦ . مدخل إلى مناهج المعرفة عند الإسلاميين؛ ويشمل الرسائل التالية:
- التفسير الماهوي للمعرفة (بحث في الوجود الذهني).
 - نفس الأمر وملاك الصدق في القضايا.
 - المدارس الخمس في العصر الإسلامي.
 - منهج الطباطبائي في تفسير القرآن.
 - خصائص عامّة في فكر الشهيد الصدر.
- ٢٧ . بحوث في علم النفس الفلسفي. بقلم: عبد الله الأسعد.
- ٢٨ . التفقه في الدين. بقلم: الشيخ طلال الحسن.

٢٩. مراتب السير والسلوك إلى الله. بقلم: الشيخ طلال الحسن.
- ٣٠-٣١. شرح نهاية الحكمة؛ المرحلة الثانية عشرة، الإلهيات بالمعنى الأخص. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي. (١-٢).
٣٢. المذهب الذاتي في نظرية المعرفة.
- ٣٣-٣٤. شرح بداية الحكمة. بقلم: الشيخ خليل رزق (١-٢).
٣٥. التقوى في القرآن؛ دراسة في الآثار الاجتماعية.
٣٦. عصمة الأنبياء في القرآن. بقلم: محمود نعمة الجياشي.
٣٧. معالم التجديد الفقهي؛ معالجة إشكالية الثابت والمتغير في الفقه الإسلامي. بقلم: الشيخ خليل رزق.
٣٨. المنهج التفسيري عند العلامة الحيدري. بقلم: د. طلال الحسن.
٣٩. المنهج الفقهي عند العلامة الحيدري. بقلم: طلال الحسن.
٤٠. بحوث عقائدية (١-٣).

- العرش والكرسي في القرآن الكريم
- مراتب العلم الإلهي وكيفية وقوع البداء فيه
- التوحيد أساس جميع المعارف القرآنية

٤١. بحوث عقائدية (٤-٦).

- الأسماء الحسنى في القرآن الكريم
- رؤية الله بين الإمكان والامتناع
- صيانة القرآن من التحريف

٤٢. الثابت والمتغير في المعرفة الدينية. بقلم: الدكتور علي العليّ.
٤٣. الإعجاز بين النظرية والتطبيق. بقلم: محمود الجياشي.
٤٤. لا ضرر ولا ضرار (بحث فقهي).
- ٤٥-٤٦. دروس في الحكمة المتعالية (١-٢).
٤٧. علم الإمام؛ بحوث في حقيقة ومراتب علم الأئمة المعصومين. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.
- ٤٨-٤٩. كمال الحيدري؛ قراءة في السيرة والمنهج. إعداد: الدكتور حميد مجيد هدّو (١-٢).
٥٠. الولاية التكوينية؛ حقيقتها ومظاهرها. بقلم: علي حمود العبادي.
- ٥١-٥٢. الفلسفة؛ شرح كتاب الأسفار الأربعة (الإلهيات بالمعنى الأعم). بقلم: الشيخ قيصر التميمي. (١-٢).
٥٣. العقل والعقل والمعقول؛ شرح المرحلة الحادية عشرة من كتاب نهاية الحكمة. بقلم: الشيخ ميثاق طالب.
٥٤. كتاب المعاد؛ شرح كتاب الأسفار العقلية الأربعة، الجزء الأوّل. بقلم: عبد الله الأسعد.
- ٥٥-٥٧. شرح الحلقة الثالثة، للشهيد محمّد باقر الصدر؛ القسم الأوّل. بقلم: الشيخ حيدر اليعقوبي (١-٣).
- ٥٨-٦٣. شرح الحلقة الثالثة؛ القسم الثاني: الأصول العملية. بقلم: الشيخ علي العبادي (١-٦).

- ٦٤-٦٨. شرح كتاب المنطق؛ للعلامة الشيخ محمد رضا المظفر.
بقلم الشيخ نجاح النويني (١-٥).
٦٩. شرح الحلقة الأولى؛ للشهيد السعيد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر قده. بقلم: الشيخ سعد الغنامي.
٧٠. دروس في علم الإمام. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.
٧١. دروس في التوحيد. بقلم: الشيخ علي حمود العبادي.
- ٧٢-٧٤. منطق فهم القرآن. بقلم: د. طلال الحسن (١-٣).
٧٥. معالم الإسلام الأموي. بقلم: علي المدن.
٧٦. السلطة؛ وصناعة الوضع والتأويل. بقلم: علي المدن.
٧٧. الفتاوى الفقهية (الرسالة العملية لسماحته، قسم العبادات).
٧٨. موارد وجوب الزكاة والخلاف في تحديدها (بحوث في عملية الاستنباط الفقهي / ١). بقلم: الشيخ ميثاق العسر.
٧٩. منكر الضروري؛ حقيقته شروطه حكمه (بحوث في عملية الاستنباط الفقهي / ٢). بقلم: ميثاق العسر.
٨٠. هل لخمس أرباح المكاسب أصل قرآني؟ (بحوث في عملية الاستنباط الفقهي / ٣). بقلم: ميثاق العسر.
٨١. كتاب الزكاة (فتاوى فقهية / ١).
٨٢. خمس أرباح المكاسب (فتاوى فقهية / ٢).
٨٣. مختارات من أحكام النساء (فتاوى فقهية / ٣).

٨٤. المنتخب في مناسك الحج والعمرة (فتاوى فقهية / ٤).
٨٥. مشروع المرجعية الدينية وآفاق المستقبل لدى السيد كمال الحيدري (نخبة من الباحثين).
٨٦. التوبة؛ دراسة في شروطها وآثارها.
٨٧. مقدّمة في علم الأخلاق.
٨٨. مناهج بحث الإمامة بين النظرية والتطبيق. بقلم: الشيخ محمّد جواد الزبيدي.
٨٩. مفهوم الشفاعة في القرآن. بقلم: محمّد جواد الزبيدي.
٩٠. في ظلال العقيدة والأخلاق (مجموعة الكتب الأربعة أعلاه).
٩١. مدخل إلى الإمامة.
- بحوث ودراسات في طور الطباعة:
- ٩٢-٩٥. بحوث في فقه المكاسب المحرّمة (١-٤). بقلم: الشيخ نجاح النويني.
٩٦. كتاب المعاد؛ شرح كتاب الأسفار العقلية الأربعة، الجزء الثاني. بقلم: الشيخ عبد الله الأسعد.
- ٩٧-١٠٠. شرح الحلقة الثالثة؛ القسم الأوّل. بقلم: الشيخ حيدر اليعقوبي: الأجزاء: ٤ و ٥ و ٦ و ٧.
١٠١. شرح الأسفار؛ الإلهيات بالمعنى الأعمّ، الجزء الثالث. بقلم: الشيخ قيصر التميمي.
١٠٢. المكاسب المحرّمة.

- ١٠٣ . الاسم الأعظم (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية / ١).
- ١٠٤ . الغلوّ (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية / ٢).
- ١٠٥ . البداء، وكيفية وقوعه في العلم الإلهي (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية / ٣).
- ١٠٦ . القضاء والقدر، وإشكالية تعطيل الفعل الإنساني (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية / ٤).
- ١٠٧ . إبداعات العلامة الحيدري، في المنهج والتوحيد والإمامة (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية / ٥)
- ١٠٨ . صيانة القرآن من التحريف (مفاهيم قرآنية، عقائدية، أخلاقية / ٦).